Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي

Volume 43
Issue 4 *Vol43- Issue4*

Article 9

2023

النظام البرلماني في الكويت وبريطانيا (دراسة مقارنة)

Bandar Nahar F. S. Almutiri
Al albeit University, Jordan, bandaralmtyre@gmail.com

Amin Awwad Muhanna Almashqbeh
University of Jordan, almashaqbeh-amin@hotmail.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe

Part of the Political Science Commons

Recommended Citation

Almutiri, Bandar Nahar F. S. and Almashqbeh, Amin Awwad Muhanna (2023) "النظام البرلماني في الكويت وبريطانيا (دراسة مقارنة)," *Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي*: Vol. 43: Iss. 4, Article 9.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/vol43/iss4/9

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

Journal of the Association of Arab Universities for Higher Education Research (JAARU-RHE) Vol. (43) – No. (4) – December 2023

Contents lists available at: Digital Commons

مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي

Journal of the Association of Arab Universities for Higher Education Research (JAARU-RHE)

Journal homepage: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/

النظام البرلماني في الكويت وبريطانيا (دراسة مقارنة)

Parliamentary system in Kuwait and England (comparative study)

Bandar Nahar F S Almutiri*
Master of Political Sciences
Al albeit University, Jordan
bandaralmtyre@gmail.com

Amin Awwad Almashaqbeh
Professor in political sciences
University of Jordan
almashaqbeh-amin@hotmail.com

بندر نهار فارع صنيدح المطيري
ماجستير علوم سياسية
جامعة آل البيت، الأردن

أمين عواد المشاقبة
أستاذ العلوم السياسية
الجامعة الأردنية، الأردن

Received: 31/01/2023 Accepted: 22/02/2023 Published: 15/12/ 2023

Abstract

The article aimed to compare the British and Kuwaiti parliamentary models, using a comprehensive methodology based on the descriptive analytical approach and the comparative approach. The study concluded the success of the British parliamentary experience, which was established over hundreds of years. It evolved from the absolute authority of the ruler derived from the theory of divine right, leading to the consolidation of public freedoms and rights by the laws that were issued successively, which resulted in saying that the British Parliament truly represents all groups of the British people as emanating from it, and the fact that the executive authority is represented by the constitutional monarch who owns and does not rule, and the ministry that emanates from the majority party in Parliament. As for the Kuwaiti parliamentary experience, it can be said that, despite its recentness, which did not exceed 100 years since the independence of Kuwait (1961), and the existing social structure in this country, the contributions of the Kuwaiti National Assembly in the democratic transition can be easily noted, while recognizing the need for a long period of time to pass in order for the democratic practice of the parliament to be consolidated, and the obstacles surrounding this experience to be removed. In light of the results obtained, the study recommended allowing the existence of legitimate political parties in Kuwait, regulated by a law for parties, whose objectives are to ripen the partisan experience and pave the way for the establishment of parliamentary governments emanating from the partisan majority that has the highest votes in the Kuwaiti National Assembly, improving the relationship between the Kuwaiti National Assembly and the executive authority by easing political pressure on the parliament by the government, which contributes to the completion of the sessions of the legislative chapters in Kuwait for a full four-year period according to Article (83) of the Constitution of Kuwait promulgated in 1962.

Keywords: The Kuwaiti National Assembly, the British Parliament, the parliamentary system.

المستخلص

هدف المقال المقارنة بين النموذجين البرلمانيين البريطاني والكويتي، وباستخدام منهجية علمية شاملة معتمدةً على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، اتضح نجاح التجربة البرلمانية البريطانية التي ترسخت عبر مئات السنين، وتطورت من سلطة مطلقة للحاكم مستمدة من نظرية الحق الإلهي، وصولاً إلى ترسيخ الحريات والحقوق العامة بفعل القوانين التي صدرت تباعاً، والتي نجم عنها القول أن البرلمان البريطاني يمثل بحق كافة فئات الشعب البريطاني كونه منبثقاً عنه، وكون السلطة التنفيذية ممثلةً بالملك الدستوري الذي يملك ولا يحكم، والوزارة المنبثقة من حزب الأغلبية في البرلمان، أما بالنسبة للتجربة البرلمانية الكويتية، فيمكن القول، أنه وعلى الرغم من حداثة هذه التجربة التي لم تتجاوز السبعة عقود منذ استقلال الكويت (1961)، والتركيبة الاجتماعية القائمة في هذه الدولة، إلا أنه يسجل لمجلس الأمة الكويتي إسهاماته في التحول الديمقراطي مع التسليم بضرورة مرور فترة زمنية طويلة حتى يتم ترسيخ الممارسة الديمقراطية للمجلس، وإزالة المعوقات التي تحيط بهذه التجربة. وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، أوصت الدراسة بالسماح بوجود أحزاب سياسية مشروعة في الكويت ينظمها قانون للأحزاب، وتكون غاياتها إنضاج التجربة الحزبية والتمهيد لقيام الحكومات البرلمانية المنبثقة عن الأغلبية الحزبية الحائزة على أعلى الأصوات في مجلس الأمة الكويتي، وتحسين العلاقة بين مجلس الأمة الكويتي والسلطة التنفيذية من خلال تخفيف الضغوط السياسية على المجلس من قبل الحكومة، مما يساهم في اكتمال دورات الفصول التشريعية في الكويت لمدة أربع سنوات كاملة بموجب المادة (83) من دستور الكويت الصادر سنة 1962.

كلمات مفتاحية: مجلس الأمة الكويتي، البرلمان البريطاني، النظام البرلماني.

DOI: 10.36024/1248-043-004-009 P-ISSN: 1680-6549 E-ISSN: 2957-9783
* Corresponding author: bandaralmtyre@gmail.com
https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/

مقدمة

إن البرلمان هو المؤسسة التي تعكس أسلوب المشاركة السياسية للمواطنين، وهو مؤسسة هامة من مؤسسات المجتمع الديمقراطي التي تستند إلى حرية المشاركة السياسية والتعددية الحزبية، وللبرلمان السلطة الكاملة بإصدار التشريعات والقوانين أو إلغائها، والتصديق على الاتفاقيات الدولية، إلى جانب الوظيفة الرقابية، والاختصاص المالي.

ولدى المراجعة التاريخية لنشأة البرلمان، يتضح بأن الهدف الأساسي من وراء تشكيل هذه المؤسسة كان التمثيل والنيابة عن الشعب، وبناء الدولة القومية، وتسوية الخلافات بين القوى الاجتماعية بالطرق السلمية وعن طريق مبدأ حكم الأغلبية، حيث إن البرلمان قد ظهر في الدول الغربية في إطار تحولات اجتماعية واقتصادية متعددة، ثم ترسخ دوره بفضل الطبقة الوسطى خلال الانتقال إلى مرحلة الثورة الصناعية، والتي ظهر فيها البرلمان لتمثيل القوى الناشئة، والسماح لها بالتأثير في الحياة السياسية.

ونظراً لأهمية البرلمانات في الحياة الديمقراطية، فقد طوّر الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)، ومعهد البنك الدولي (WBI)، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، وعدد آخر من المنظمات الدولية، مجموعة من المعايير للوصول إلى البرلمان الديمقراطي، ومنها: إمكانية وصول المواطنين إلى النواب، وخضوع أعضاء البرلمان للمساءلة أمام الرأي العام، وأن يكون البرلمان معبراً عن جميع فئات المواطنين، وأن يكون لأعضاء البرلمان دور فاعل في وظيفتي التشريع والرقابة، إلى جانب إجراء انتخابات حرة ونزيهة تضمن وصول الأشخاص الأكثر كفاءةً إلى قبة البرلمان (الأمم المتحدة،2010: 40-41).

ومن أجل ذلك، فإن هذه الدراسة المقارنة جاءت للتعرف على خصائص البرلمان البريطاني وخصائص مجلس الأمة الكويتي في ضوء المؤشرات العامة التي تقيس أداء البرلمان.

مشكلة الدراسة

لقد أصبح البرلمان ركناً جوهرياً في الديمقراطية، وأصبح تطوير العمل البرلماني مدخلاً أساسياً للإصلاح السياسي، كما أن التطورات الاقتصادية والتحول إلى نظام السوق الحر، قد ألزم ضرورة وجود تطور سياسي منسجم مع التطور الاقتصادي، تطور سياسي يبدأ من احترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطن، وحرية المشاركة السياسية والتعددية الحزبية، وينتهي بتشكيل حكومات نيابية من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

وبناء على الطرح السابق، فإن مشكلة الدراسة حول التعرف على أبرز الفروقات بين النظام البرلماني البريطاني والنظام البرلماني الكويتي.

أسئلة الدراسة

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما لفرق بين النظامين البرلمانين البريطاني والكويتي؟
2. ما هيكلية النظامين البريطاني والكويتي؟
3. ما أوجه التشابه بين النظامين البريطاني والكويتي؟

أهداف الدراسة

ستحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1. اجراء مقارنة بين النظامين البريطاني والكويتي.
2. التعرف على هيكلية وآلية عمل النظامين البرلمانيين البريطاني والكويتي.

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مركزية مفادها أن هناك أوجه تشابه واختلاف بين التجربة البرلمانية البريطانية والكويتية من حيث الطابع التمثيلي للبرلمان، وتدفق المعلومات داخل البرلمان وخارجه، واستقلالية البرلمان، وتمثيل مصالح المواطنين في الخارج.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من جانبين، علمي، وعملي، وذلك على النحو الآتي:

أ- الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من أهمية دور البرلمانات في إرساء الممارسة الديمقراطية، وعلى ذلك، فإنه كان لا بد من تسليط الضوء على مدى نجاح كل من مجلس الأمة الكويتي والبرلمان البريطاني في التحول الديمقراطي سواء من خلال منع السلطة التنفيذية من احتكار السلطة، أو الرقابة على الأداء الحكومي، أو نشر الثقافة الديمقراطية، أو مكافحة الفساد، وفي هذا إثراء للمكتبة العربية لهذا الموضوع الهام، واستكمالاً للنقص في الأدبيات السابقة التي تناولت العلاقة الارتباطية بين السلطة التشريعية والتحول الديمقراطي، خصوصاً في الكويت التي تُعتبر الحياة البرلمانية فيها ذات جذور ضاربة من حيث النشأة والتأسيس، والتي

تعود إلى ستينيات القرن العشرين، حيث تُعتبر الكويت أول دولة خليجية أسست للحياة البرلمانية منذ المجلس التشريعي الأول في ثلاثينات القرن العشرن، واستمرارية التجربة البرلمانية في الكويت بعد إعلان استقلالها عن بريطانيا في العام (1961).

كما أن الهيئة التشريعية التي تمتلك سلطتيْ التشريع والرقابة، هي هيئة قادرة على إحداث التغيير، إذ ارتبطت مسيرة التطور السياسي ونمو الديمقراطية بدور السلطة التشريعية الممثلة لإرادة الشعب، حيث إن المجالس النيابية كانت نقطة الانطلاق لأفكار الحرية والمساواة والمشاركة الشعبية في الحكم، والمجالس النيابية هي الهيئة الأكثر قدرة على خلق المناخ الملائم نحو التحول الديمقراطي، وتأطير العمل السياسي في قوى سياسية تحتكم للمهنية والمؤسسية في عملها، وتقوم بإحداث فعل سياسي وطني قوي.

ب- الأهمية العملية

يؤمل من نتائج هذه الدراسة وما ستقدمه من توصيات أن تفيد القائمين على مجلس الأمة الكويتي بكيفية اتخاذ الآليات التي تساهم في انتهاج الطريق الصحيح نحو التحول الديمقراطي في الكويت.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها، سيتم توظيف منهجية وصفية تحليلية مقارنة للتعرف إلى خصائص النموذجين البرلمانيين البريطاني والكويتي، وعقد المقارنات بينهما لاستيضاح أوجه الشبه والاختلاف بين هاتين التجربتين.

هيكلية الدراسة

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين، بحيث يتناول المبحث الأول التعريف بالنموذجين البرلمانيين البريطاني والكويتي، بينما يقارن المبحث الثاني بين هذين النموذجين.

المبحث الأول: التعريف بالنموذجين البرلمانيين البريطاني والكويتي

تتناول الدراسة في هذا المبحث تعريفاً بالنموذجين البرلمانيين البريطاني والكويتي من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: التعريف بالبرلمان البريطاني

تعود الأصول التاريخية للنظام البرلماني القائم في بريطانيا إلى بدايات القرون الوسطى، وقد شهد هذا النظام تطورات هامة بفضل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في جسم المجتمع البريطاني، ويمكن تلخيص هذا التطور التاريخي بثلاث مراحل رئيسة، إذ استمرت المرحلة الأولى من القرن الثاني عشر إلى القرن السابع عشر، وتميزت بالصراع بين الأرستقراطية والملك من أجل ترسيخ الحريات العامة والحد من السلطة الملكية المطلقة. وجاءت المرحلة الثانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وتم فيها تعزيز سلطة البرلمان وإقامة الأسس التقليدية للنظام البرلماني. أما المرحلة الثالثة فبدأت خلال النصف الأول من القرن العشرين، والتي وصفت بأنها مرحلة النضال في سبيل إرساء قواعد النظام الديمقراطي (جعفري،2014: 54).

وقد استقرت الممارسات الديمقراطية على أن يتكون البرلمان في بريطانيا من مجلس اللوردات، ومجلس العموم.

مجلس اللوردات House of Lords:

يتكون مجلس اللوردات من حوالي (743) عضواً إما بالوراثة، أو بالتعيين، فاللوردات بالوراثة هم اللوردات الحاملين لهذا اللقب بالميراث، والذين يشكلون البنيان الرئيسي لمجلس اللوردات، ويشغل النبلاء مدى الحياة زهاء 600 مقعد، وبالإضافة إلى ذلك، يظل 92 نبيلاً بالوراثة و26 من رؤساء أساقفة وأساقفة كنيسة إنجلترا الرسمية أعضاء في مجلس اللوردات (تقرير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية للأمم المتحدة،2010: 11).

ومنذ العام (1911) تم تقليص صلاحيات مجلس اللوردات في التصويت على مشاريع القوانين التي يقرها مجلس العموم دون أن يمتلك أية صلاحيات إزاء القوانين ذات الطابع المالي، مع الإشارة إلى أن مجلس اللوردات يمارس اختصاصاً قضائياً بواسطة (9) قضاة أعضاء في هذا المجلس، ويعتبر هذا التشكيل القضائي بمثابة محكمة الاستئناف العليا في النظام القضائي البريطاني (الشيمي،2009: 5).

مجلس العموم House of Commons:

يتكون مجلس العموم من (650) عضواً منتخبين لمدة خمس سنوات، ومنذ العام (1826) سُمح للكاثوليك بالانضمام لهذا المجلس، كما مُنح هذا الحق لليهود اعتباراً من العام (1859). ويتم انتخاب أعضاء مجلس العموم بالاقتراع العام المباشر الفردي، ويحق لكل مواطن بريطاني، سواء كان ذكراً أم أنثى، بلغ من العمر (21) سنة الترشح لعضوية مجلس العموم (عبدالرحمن،2017: 22).

ويمارس مجلس العموم البريطاني عدداً من الصلاحيات كما يأتي (الخرشة،2008: 43؛ حجاب،2011: 15):

1. حق اقتراح القوانين، ومناقشة مشروعات القوانين التي تتقدم بها الحكومة. وتمر إجراءات إصدار القوانين في النظام البريطاني بالمراحل الآتية:
   - الصياغة المبدئية للقانون.
   - المرحلة الثانية للصياغة وذلك في إطار مناقشة عامة تدور في المجلس.
   - مناقشات تجري في إطار اللجان المتخصصة في المجلس.
   - مناقشة التقرير النهائي باللجان المتخصصة.
   - المرحلة الثالثة لصياغة مشروع القانون.
   - عملية التصويت على مشروع القانون والموافقة عليه بمعرفة مجلس اللوردات.
   - التصديق والإصدار الملكي للقانون.
2. الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، ومن مظاهرها حق توجيه الأسئلة للحكومة، وحق تأجيل مناقشة بعض الموضوعات المقدمة من الحكومة، والاستجواب.
3. الاختصاص المالي.

ويضم مجلس العموم عدداً من اللجان، وهي (الشيمي،2009: 8):

1. **اللجنة العامة:** وتختص بالمسائل المالية، وخصوصاً موضوع الميزانية.
2. **اللجان الدائمة:** ومنها لجنة الأمن، ولجنة العمل، ولجنة السياسة الخارجية، وكل لجنة من هذه اللجان تضم في عضويتها خمسون عضواً: عشون منهم أعضاء دائمون، وثلاثون عضواً مؤقتاً.
3. **اللجان المختارة:** وهي لجان يتم تشكيلها في حال وجود شكاوى مقدمة للمجلس، أو في حال وجود تحقيقات في الجهاز الحكومي.
4. **اللجان المشتركة:** وهي اللجان التي تضم في عضويتها أعضاء سواء من مجلس اللوردات أم من مجلس العموم، وهي تضطلع بمهمة فحص أي موضوع ذي صفة عامة يخص كلا المجلسين.
5. **لجان دورة المجلس:** وهي لجان يُعهد إليها بالمهام الإجرائية وتنظيم جدول أعمال المجلس.

وتنقسم فترات انعقاد البرلمان إلى دورات، وتستغرق كل دورة عادة عاماً واحداً، وتنتهي عادة بفض الدورة، أو بحل البرلمان. وخلال انعقاد الدورة، يجوز لأي من المجلسين أن يؤجل جلساته، بناء على اقتراح منه، لأي تاريخ يشاء. ويتم فض الدورة عادة في نهايتها بإعلان باسم الملك في مجلس اللوردات إلى كلا المجلسين ويسري إلى تاريخ محدد. ويجوز تأجيل التاريخ المعين للدورة الجديدة أو تقديمه بمرسوم لاحق. وفض الدورة يترتب عليه في نفس الوقت إنهاء جميع المسائل البرلمانية تقريباً. وهذا يعني سقوط جميع مشاريع القوانين العامة التي لم تستكمل في فترة الدورة، وبذلك ينبغي إعادة تقديمها في الدورة التالية ما لم يتم التخلي عنها. ويُحل البرلمان عادة بمرسوم إما في نهاية فترة ولايته التي مدتها خمس سنوات أو عندما تطلب الحكومة حله قبل انقضاء مدته. وجرت الممارسة الحديثة على أن تُكفل استمرارية البرلمان بأن يأمر نفس المرسوم الذي يحل البرلمان القائم بتوجيه دعوة إلى إجراء انتخابات لبرلمان جديد ويعلن التاريخ الذي ينعقد فيه البرلمان الجديد (تقرير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية للأمم المتحدة،2010: 8).

المطلب الثاني: التعريف بمجلس الأمة الكويتي

لقد شهد تأسيس مجلس الأمة الكويتي العديد من التطورات منذ العام (1921) عندما كان يسمى بمجلس الشورى، ثم المجلس البلدي في العام (1930)، والمجلس التشريعي في العام (1938)، وأخيراً أصبح يطلق عليه مجلس الأمة بعد صدور دستور الكويت عام 1962 (مجلس الأمة الكويتي، www.kna.kw). ومنذ ذلك العام، عاصرت السلطة التشريعية في الكويت (16) فصلاً تشريعياً لغاية العام (2022).

ومن خلال الاطلاع على دورات الفصول التشريعية في مجلس الأمة الكويتي، فإنه يلاحظ عدم اكتمالها على الأغلب، باستثناء المجلس الأول (1963-1967)، والثالث (1971-1975)، والخامس (1981-1985)، والسابع (1992-1996)، والتاسع (1999-2003)، والخامس عشر (2016-2020)، كما يلاحظ وجود فراغ دستوري ممثلاً بعدم انعقاد المجلس؛ ويعود ذلك إلى العلاقة الجدلية بين الحكومة ومجلس الأمة، والتي ينتج عنها غالباً حل المجلس، كما يلاحظ

وجود مرحلة فراغ دستوري بعد أن تم حل مجلس الأمة الكويتي السادس في عام 1986 من قبل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، وتعطيل بعض مواد الدستور، مما أدى إلى اعتراض عدد من النواب، وتنظيم ما عرف باجتماعات "دواوين الاثنين" خلال الأعوام (1989-1990)، وهي اجتماعات ضمت (26) نائباً من مجلس الأمة الكويتي السادس في دواوين مختلفة، وطالبوا بالعودة إلى دستور عام 1962، وإعادة الحياة النيابية مرة أخرى في الكويت، ولم تتوقف هذه الاجتماعات إلا بعد أن دعا الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح إلى الحوار الوطني الذي بموجبه تأسس المجلس الوطني الكويتي، الذي قاطعه النواب بحجة عدم دستوريته، ولم تتوقف الاعتراضات إلا عندما انعقد مؤتمر جدة عام (1990) أثناء الغزو العراقي للكويت، حيث وعدت الحكومة بعودة الحياة النيابية مرة أخرى (الصباغة،2014: 41).

ويُلاحَظ أيضاً وجود فراغ دستوري آخر في العام (2012) بعد صدور حكمين من المحكمة الدستورية الكويتية في سابقة قضائية هي الأولى من نوعها في الكويت والعالم العربي بأن يلغي فيها القضاء مرسوماً بحل البرلمان، وقد ترتب على هذين الحكمين بطلان الانتخابات التشريعية التي نظمت في شباط 2012، واستعادة المجلس المنحل لجميع صلاحياته الدستورية، حيث تم تقديم الطعن رقم (22) لسنة 2012 من أحد أعضاء مجلس الأمة المنحل ومرشح للانتخابات لسنة 2012 لم يحالفه النجاح، وتم ضم طعنين آخرين لهذا الطعن تحت رقم (6) و (30) لسنة قدمتهما إحدى المرشحات لانتخابات 2012 ولم يحالفها الحظ، وقد استندت تلك الصعون الثلاثة على نص المادة (129) من دستور الكويت الصادر سنة 1962 ومفادها "إذا عين رئيس مجلس وزراء جديد محل رئيس مجلس الوزراء المستقيل زالت صفة الوزراء في الوزارة المستقيلة، ولم يعد لرئيس مجلس الوزراء وسائر الوزراء في وزارته المستقيلة أي حق في الاستمرار في عملهم كحكومة تصريف أعمال بعد أداء الرئيس الجديد اليمين الدستورية أمام الأمير"، كما استندت الطعون كذلك على أن مرسوم الدعوة للانتخابات صادر عن حكومة مشكلة تشكيلاً مخالفاً للدستور، وأن تقسيم الدوائر غير عادل. وقد انتهى الحكمان بإبطال عملية الانتخابات برمتها، التي أجريت بتاريخ 2 شباط 2012 في الدوائر الخمس، وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها؛ بسب بطلان حل مجلس الأمة وبطلان دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة التي تمت على أساسها هذه الانتخابات، مع ما يترتب على ذلك من آثار أهمها أن يستعيد المجلس المنحل، بقوة الدستور، سلطته الدستورية كأن الحل لم يكن (الرميضي،2012: 19).

وقد نصت المادة (80) من دستور الكويت الصادر سنة 1962 على أن "يتألف مجلس الأمة الكويتي من 50 عضواً يُنتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر وفقاً للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب، ويُعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم" (دستور الكويت الصادر سنة 1962، المادة80).

ومن استقراء نص هذه المادة، يتضح بأن المشرع الدستوري في الكويت قد أخذ بنظام المجلس الواحد عوضاً عن نظام المجلسين، وفي هذا السياق، توصي الدراسة باعتماد نظام المجلسين في الكويت؛ لما لهذا النظام من إيجابيات تساهم في الارتقاء بالدولة والمجتمع على جميع الميادين (الرشيدي،2019: 82)، إذ إن نظام المجلسين يقي من التسرع في إصدار التشريع، ويخضعه إلى مزيد من الفحص والتدقيق من مجلسين تشريعيين بدلاً من مجلس واحد (الشكري،2006: 103).

ومن خلال نص المادة (80) من دستور الكويت الصادر سنة 1962، يتضح بأن مجلس الأمة الكويتي يتكون من نوعين من الأعضاء، النوع الأول: الوزراء غير المنتخبين، إذ بإمكان السلطة التنفيذية اختيار عضو برلماني لمنصب الوزارة، فيكون في هذه الحالة وزيرًا في السلطة التنفيذية ونائبًا في السلطة التشريعية، ويسمى "وزيراً محللاً" (الصباح،2020: 14). ويُعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في المجلس بحكم وظائفهم، ولا يزيد عدد الوزراء جميعاً على ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة (أي حوالي 16 وزيراً) (الجرمان والعايدي،2019: 183). والوزير بوصفه عضواً في مجلس الأمة الكويتي له كافة حقوق النائب المنصوص عليها في الدستور، من حيث حضور جلسات المجلس والاشتراك في المناقشة، وحضور جلسات لجان المجلس الداخلية دون أن يكون عضواً فيها، ومناقشة الموضوعات التي تدخل ضمن اختصاص وزارته (الصباح،2020: 16).

أما النوع الثاني من أعضاء مجلس الأمة الكويتي، فهم الأعضاء المنتخبون من قبل الشعب، والذين حددت

المادة (82) من دستور الكويت شروطهم، وهي: 1- أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون، 2- أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقا لقانون الانتخاب. 3- ألا تقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنه ميلادية. 4- أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها (دستور الكويت الصادر سنة 1962، المادة82).

وبموجب قانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة الكويتي، تم تحديد شروط الناخب الكويتي في المواد (1-3)، إذ يحق لكل كويتي بالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب، ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم تمضِ على تجنسه عشرون سنة ميلادية وفقا لحكم المادة (6) من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية ويشترط للمرأة[1] في الترشيح والانتخاب الالتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية. ويحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة إلى أن يرد إليه اعتباره. كما يُحرم من الانتخاب كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بـ: أ- الذات الإلهية. ب-الأنبياء. ج-الذات الأميرية. ويوقف استعمال حق الانتخاب بالنسبة إلى رجال القوات المسلحة والشرطة (قانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة الكويتي، المواد1-3).

وتتعدد مهام مجلس الأمة الكويتي ما بين تشريعية ومالية وسياسية، وذلك على النحو التالي (العتيبي،2013: 50-51؛ الصباغة،2014: 19؛ المطيري،2017: 36):

1. **الوظيفة التشريعية**: يختص مجلس الأمة الكويتي بمناقشة مشروعات القوانين، والتصويت عليها بالموافقة أو بالرفض، ولا يتم هذا بالرفض إلا بأغلبية أعضاء المجلس كما يشترك المجلس مع الأمير في تعديل الدستور والذي يقترح التعديل.
2. **الوظيفة المالية:** وتتمثل بمناقشة مشروع قانون الميزانية العامة الذي تقوم الحكومة بإعداده وتقديمه للمجلس قبل شهرين على الأقل من انتهاء السنة الميلادية والمالية.
3. **الوظيفة السياسية:** من خلال فرض الرقابة على الموازنة العامة للدولة، وتوجيه الأسئلة للوزراء أو لرئيس الوزراء لاستجلاء الأمور التي تدخل في نطاق اختصاصاتهم، وتأليف لجان التحقيق للحصول على بيانات ومعلومات غير متوفرة لدى أعضاء المجلس في أي من الشؤون التي تدخل في اختصاص المجلس، وغيرها من الوسائل التي تمكن نواب الشعب من محاسبة الوزارة على أعمالها، ثم إن الوزارة مسؤولة أمام سمو الأمير وتخضع لرقابة سلطة المجلس (الجرمان والعايدي،2019: 184). كما يُعتبر الاستجواب من أحد الوظائف السياسية للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، فقد نصت المادة (100) من دستور الكويت على أنه "لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم ولا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير" (دستور الكويت الصادر سنة 1962، المادة 100)، وحسب المواد (134-143) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي، فإن الاستجواب يقدم بكتاب إلى رئيس المجلس لتوضيح أسباب الاستجواب والأمور التي سيتم تناولها فيه. ويستطيع ثلاثة أعضاء بحد أقصى تقديم استجواب إلى وزير واحد، وفور تقديم الاستجواب يبلغ رئيس مجلس الأمة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص بهذا الاستجواب ويدرج في جدول أعمال أول جلسة قادمة لتحديد موعد النقاش، ولا تتم المناقشة قبل مرور ثمانية أيام على تقديم الاستجواب إلا في حالة الاستعجال وموافقة الوزير، ويجوز للوزير المقدم ضده طلب بالاستجواب طلب فترة أسبوعين على الأكثر لتأجيل الاستجواب، وتبدأ مناقشة الاستجواب بشرح المستجوب لأسباب استجوابه، ثم يجيب الوزير عليه، وبعدها يتحدث الأعضاء المؤيدون والمعارضون للاستجواب، ولا يجوز قفل باب المناقشة قبل أن يتحدث ثلاثة على الأقل من كل جانب، وبعد الانتهاء من مناقشة الاستجواب يعرض رئيس المجلس الاقتراحات التي قدمت له بشأن الاستجواب، وإذا لم تقدم اقتراحات يتم الإعلان عن انتهاء المناقشة، ويسقط الاستجواب في عدد من الحالات، فيستطيع النائب مقدم الاستجواب سحب استجوابه،

1 في عام (2005) أقر مجلس الأمة الكويتي قانون رقم (17) لسنة 2005 الذي بموجبه منحت المرأة الكويتية حق الترشح والانتخاب.

وإذا غاب النائب المقدم للاستجواب عن الجلسة المخصصة لمناقشة الاستجواب ما لم يتبن الاستجواب نائب آخر، وإذا تخلى الوزير المستجوب عن منصبه قبل الاستجواب، وإذا انتهت عضوية النائب مقدم الاستجواب لأي سبب من الأسباب، أو إذا انتهى الفصل التشريعي، أما إذا انتهى دور الانعقاد فإنه الاستجواب لا يسقط بل ينظر إليه المجلس في دور الانعقاد التالي (قانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، المواد 134-143). ويستطيع النواب طلب طرح الثقة بالوزراء، ولا يستطيعون أن يطرحوا الثقة في رئيس مجلس الوزراء الذي بإمكانهم أن يقرروا عدم إمكانية التعاون معه، ويستطيع النواب طلب طرح الثقة إلا بطلب موقع من 10 نواب أو بناء على طلب الوزير، ولا يجوز للمجلس إصدار قراره في طرح الثقة إلا بعد مرور سبعة أيام على تقديمه، ويكون طرح الثقة بأغلبية الأعضاء في المجلس ما عدا الوزراء، ويعتبر الوزير المطروحة الثقة فيه مستقيلا من الوزارة، ويعود إلى مجلس الأمة إذا كان عضوا فيه قبل قبوله الوزارة (دستور الكويت الصادر سنة 1962، المادة101).

ولضمان استقلال أعضاء مجلس الأمة الكويتي وحمايتهم من أي ضغوط أو تهديد وانتقام سواء من جانب السلطات أو من جانب المجتمع أو من جانب الأفراد، فإن لأعضاء مجلس الأمة حصانة، وهي تنقسم إلى نوعين: حصانة موضوعية، وحصانة إجرائية، فأما الحصانة الموضوعية، فتجنّب النائب من المساءلة عن أقواله أثناء مناقشته لمشاريع القوانين داخل قبة البرلمان، علاوةً على قيامه بواجباته الرقابية على الحكومة من خلال طرح الأسئلة والاستجوابات لأعضاء مجلس الوزراء متى استدعى الأمر ذلك، وأما الحصانة الإجرائية، فمن أهم آثارها وقف الإجراءات الجنائية عن النائب مؤقتاً لحين أخذ إذن من المجلس المعني، وذلك من أجل الوقوف في وجه الاتهامات الكيدية ضد أعضاء مجلس الأمة (الحرازين،2014: 72).

ويمكن الاستدلال على حصانة عضو مجلس الأمة الكويتي من خلال نص المادة (181) من دستور الكويت الصادر سنة 1962: "لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور إلا اثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون. ولا يجوز بأي حال تعطيل انعقاد مجلس الأمة في تلك الأثناء أو المساس بحصانة أعضائه"، هذا بالإضافة إلى نص المادة (110): "عضو مجلس الأمة حر فيما يبديه من الآراء والأفكار بالمجلس أو لجانه ، ولا تجوز مؤاخذته عن ذلك بحال من الأحوال" (دستور الكويت الصادر سنة 1962، المادة181، 110).

ويحق لأمير الكويت حل مجلس الأمة، وذلك بموجب المادتين (102) و(107) من دستور الكويت الصادر سنة 1962، حيث تنص المادة (102) من الدستور على: "لا يتولى رئيس مجلس الوزراء أي وزارة، ولا يطرح في مجلس الأمة موضوع الثقة به، ومع ذلك إذا رأى مجلس الأمة بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابقة عدم إمكانية التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، رفع الأمر إلى رئيس الدولة. وللأمير في هذه الحالة أن يعفى رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة، أو أن يحل مجلس الأمة. وفي حالة الحل، إذا قرر المجلس الجديد بذات الأغلبية عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المذكور اعتبر معتزلاً لمنصبه من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن، وتشكل وزارة جديدة" (دستور الكويت الصادر سنة 1962، المادة 102). ونصت المادة (107) على أن "للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى، وإذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل، فان لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن، ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد" (دستور الكويت الصادر سنة 1962، المادة 107).

ومن خلال نص المادتين السابقتين، يتضح بأن حل مجلس الأمة الكويتي يجب أن يكون بمرسوم أميري يبين أسباب الحل للشعب، وأنه لا يجوز حل مجلس الأمة للأسباب نفسها مرة أخرى، وإذا تم حل مجلس الأمة فإنه تجب الدعوة لإقامة انتخابات في مدة أقصاها شهرين من تاريخ الحل، ولا يجوز حل المجلس في فترة إعلان الأحكام العرفية.

وقد تم حل مجلس الأمة الكويتي مرات عدة، وقد كان الحل الأول للمجلس عام 1976 في عهد الشيخ صباح السالم الصباح؛ نتيجةً لتراكم مشاريع القوانين وتأزم الموقف بين الحكومة والمجلس. وأُعلن عن حل المجلس في 29 آب 1976، وجاء الحل الثاني في 3 حزيران 1986 نتيجةً للتصعيد بين الحكومة والمجلس وتقديم مجموعة من الاستجوابات في

نفس اليوم، وتعطلت الحياة البرلمانية حتى مجلس عامل 1991، بسبب الغزو العراقي للكويت (الشايجي،2009: 140)، ونتج عن هذا الفراغ السياسي تجمعات دواوين الاثنين التي طالبت بعودة الحياة البرلمانية (المطيري،2012). وتم حل المجلس في 4 أيار 1999، تلاه حل المجلس في 21 أيار 2006 بسبب الصدام بين المجلس والحكومة في قضية تقليص عدد الدوائر الانتخابية، وتقديم استجواب لرئيس الوزراء بخصوص ذلك. وكان الحل الخامس في 19 آذار 2008، تلاه الحل السادس في 18 آذار 2009 بسبب التصعيد السياسي بين النواب والحكومة وكثرة الاستجوابات. وجاء الحل السابع في 6 كانون أول 2011 نتيجة فضيحة رشاوى النواب وكثرة الاستجوابات الموجهة لرئيس الحكومة والوزراء الشيوخ وحادثة اقتحام مجلس الأمة (المطيري،2012)، وجاء الحل الثامن لمجلس الأمة في تشرين أول 2016، وأخيراً، تم حل مجلس الأمة 2020 في حزيران 2020 (الخلف،2022؛ الزيدي،2020: 47).

المبحث الثاني: المقارنة بين النموذجين البرلمانيين البريطاني والكويتي

يستعرض هذا المبحث أدوات القياس العالمية والعربية الخاصة بتقويم أداء البرلمان، ويوضح مؤشرات القياس الذي تم تصميمه في ضوء تلك المؤشرات وتطبيقها على النموذجين البرلمانيين البريطاني والكويتي، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مؤشرات قياس أداء البرلمان

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن جمعها في مقياس واحد لتقييم كفاءة البرلمان في نظام سياسي ما، ومن تلك المؤشرات: طريقة تشكيل البرلمان، ونظام الانتخاب، وآليات تعيين بعض أعضائه، ونزاهة الانتخابات، والخصائص الديمغرافية للنواب، ونسبة حضورهم للجلسات، ومدى استقلالية البرلمان، واختصاصاته الدستورية، ومكانته في نظام الحكم، وقدراته الفنية، وغير ذلك من مؤشرات (بو طاهر،2019).

وبعد مراجعة عدد من مشروعات دعم الديمقراطية، وتطوير القدرات المؤسسية للبرلمان، اتضح وجود أربعة معايير (ثلاثة معايير دولية، ومعيار عربي واحد) يمكن الاعتماد عليها في دراسة وتقييم كفاءة أداء البرلمان، وهي: معايير البنك الدولي، ومعيار الاتحاد البرلماني الدولي Inter-Parliamentary Union IPU، ومعيار البرنامج الانمائي للأمم المتحدة United Nations Development Programme (UNDP)، ومؤشر المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.

وبعد الاطلاع على مضامين المؤشرات الدولية والعربية المعتمدة لقياس كفاءة أداء البرلمان، تمكّن الباحث من تصميم مقياس مقترح لقياس كفاءة البرلمان البريطاني ومجلس الأمة الكويتي، حيث تضمن المقياس (4) مؤشرات رئيسة يندرج تحتها (18) مؤشراً فرعياً، ويبين الجدول التالي مؤشرات المقياس المقترح:

الجدول رقم (1): مقياس مقترح لتقييم التجربتين البرلمانيتين البريطانية والكويتية*

المؤشر	المؤشر الرئيس	المؤشرات الفرعية
.1	**الطابع التمثيلي للبرلمان**	1. تمثيل كافة فئات الشعب. 2. تمثيل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. 3. النظام الانتخابي.
.2	**تدفق المعلومات داخل البرلمان وخارجه**	1. مدى استلهام جلسات البرلمان لما يدور على الساحة السياسية 2. علانية جلسات البرلمان. 3. قدرة الجمهور على حضور جلسات البرلمان. 4. وجود ناطق إعلامي للبرلمان يوضح ما يقوم به من أعمال. 5. انفتاح البرلمان على الشعب ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.
.3	**استقلالية البرلمان**	1. قدرة البرلمان على تشريع القوانين. 2. قدرة البرلمان على ممارسة وظائفه الرقابية. 3. قدرة البرلمان على إقرار الميزانية العامة. 4. اللجان البرلمانية 5. قدرة البرلمان على مكافحة الفساد.
.4	**تمثيل مصالح المواطنين في الخارج**	1. مراقبة سياسة الحكومة الخارجية. 2. فاعلية البرلمان فى ضمان أن الالتزامات الدولية يجري تطبيقها محلياً. 3. إسهام البرلمان في التقارير الوطنية لآليات المراقبة الدولية ومتابعة توصياتها. 4. فاعلية البرلمان في رصد سياسة الحكومة التنموية سواء كمتلقٍ أو كمقدم للمساعدة التنموية الدولية. 5. رقابة البرلمان على نشر القوات المسلحة فى الخارج.

* **المصدر:** الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المؤشرات الدولية والعربية لقياس كفاءة البرلمان

المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين التجربة البرلمانية البريطانية والتجربة البرلمانية الكويتية

هذا المطلب خاص بتطبيق المقياس الذي قام الباحث بتصميمه لتقييم أداء البرلمان البريطاني ومجلس الأمة الكويتي، وبيان أوجه الشبه والاختلاف بين هاتين التجربتين.

أولاً- الطابع التمثيلي للبرلمان

يتضمن هذا المؤشر الرئيس (3) مؤشرات فرعية، هي: تمثيل كافة فئات الشعب، وتمثيل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، والنظام الانتخابي:

أ- تمثيل كافة فئات الشعب

بالنسبة لبريطانيا، فقد أشارت الدراسة سابقاً إلى أن التطورات التاريخية والسياسية التي عاصرها البرلمان البريطاني قد أدت إلى ترسيخ قاعدة مساواة الجميع في حق الانتخاب، إذ أصبح يحق لكل مواطن ومواطنة بريطانية بلغا سن الثامنة عشرة انتخاب مرشحين ينوبوهم بمجلس العموم البريطاني، كما أن تقسيم بريطانيا إلى دوائر انتخابية، وعدد نواب مجلس العموم المرتفع نسبياً (650) عضواً، ما هو إلا دليل على أن هذا المجلس يمثل كافة فئات الشعب، ناهيك عن وجود الانتخابات التكميلية لشغل أحد المقاعد النيابية في حالة وفاة أحد أعضاء مجلس العموم. ومن الإشارات الأخرى لتمثيل مجلس العموم لكافة شرائح الشعب البريطاني هو الاتحاد السياسي الذي حصل بين بريطانيا واسكتلندا في القرن الرابع عشر الميلادي، والاتحاد السياسي مع إيرلندا بعد استقلالها سنة (1922)، وبذلك، فإن مجلس العموم البريطاني يمثل مختلف الشرائح الشعبية ذكوراً كانوا أم إناثاً.

ومن الإشارات الأخرى لتمثيل البرلمان البريطاني كافة فئات الشعب ما تقوم به لجنة الحدود الخاصة بإنجلترا واسكتلندا وويلز وآيرلندا الشمالية الدوائر الانتخابية البرلمانية من دراسات كل 8 سنوات إلى 12 سنة لملاحظة أية تغيرات ديمغرافية أو أية تغيرات أخرى والتوصية بإعادة توزيع مقاعد البرلمان في ضوء تلك التغيرات (تقرير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية للأمم المتحدة، 2010: 12).

أما الكويت، فقد نصت المادة (108) من دستور الكويت الصادر سنة 1962 على أن "عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها، ويرعى المصلحة العامة، ولا سلطان لأي هيئة عليه في عمله بالمجلس ولجانه". وبالرغم من نص هذه المادة، إلا أن الدراسة ترى أنه يجب إعادة النظر في زيادة عدد أعضاء مجلس الأمة الكويتي الخمسين، كما يجب إعادة النظر في سن الانتخاب (21) سنة، وتخفيضه إلى (18) سنة كما هو متبع في أغلب النظم الانتخابية التي تعتمدها الأنظمة السياسية حول العالم، ومن أجل أن يكون مجلس الأمة الكويتي ممثلاً لكافة شرائح الشعب الكويتي، فإنه يجب أيضاً القيام بما يلزم للتشجيع على التصويت للمرأة التي يجب أن يخصص لها مقاعد في مجلس الأمة الكويتي على نظام الكوتا.

ب- تمثيل الأحزاب السياسية

إن نظام الحزبية الثنائية في بريطانيا هو الذي ساهم في استقرار المؤسسة البرلمانية، وهو الذي يعطي دفعة جديدة للحياة السياسية، ويحدد الخطوط العامة لسياسة الدولة خلال مدة البرلمان، وبالرغم من أن لهذا النظام سلبيات أهمها أنه فيه ظلم نسبي للأحزاب الصغيرة؛ بسبب عدم تناسب جملة المقاعد التي يحصل عليها كل حزب منها مع جملة الأصوات الانتخابية التي تعطى له في الانتخابات العامة، مما يؤدي بصورة عامة إلى ضعفها، وتقوية مركز الأحزاب الكبيرة والاتجاه بالحياة السياسية نحو نظام الحزبين الرئيسيين اللذين يتبادلان الحكم والمعارضة، إلا أن غالبية الرأي العام البريطاني تتمسك بنظام التصويت الفردي وقاعدة الأغلبية النسبية، حيث أن الغالبية العظمى من الرأي العام البريطاني ترى أن الهدف من إقامة النظام البرلماني هو أن يعكس رأي الأغلبية لا رأي كل فرد في المجتمع، وأن وظيفة المجلس النيابي الأولى هي أن يختار الحكومة ويراقبها، ويلقي الضوء العلني على أعمالها ويرغمها على تفسير أو الرد على كل تساؤل يدور حول سياستها، بالإضافة إلى تمتعه بحق سحب أو إسقاط الثقة بها إذا تمادت في أخطائها، مما يضطرها إلى الاستقالة (عبدالرحمن،2017: 22). وعلى ذلك، فإنه يمكن القول بأن الأحزاب السياسية ممثلةً بحق في مجلس العموم البريطاني من خلال تناوب حزبيْ المحافظين والعمال على السلطة.

أما بالنسبة للكويت، فقد نصت المادة (43) من دستور الكويت الصادر سنة 1962 على حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة

(دستور الكويت الصادر سنة 1962، المادة43). ويستفاد من هذا النص عدم ممانعة المشرّع الدستور الكويتي على تأسيس الأحزاب السياسية، بالرغم من أنه لم يذكرها صراحة كما نص على تأسيس الجمعيات والنقابات[2]، وربما يكون هذا سبب عدم وجود أحزاب سياسية بالكويت بمعناها الحقيقي، إلا أن الكويت قد عرفت مبكراً وجود مؤسسات مجتمع مدني، سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو إنسانية، وهناك مؤسسات مجتمع مدني مختصة بالشؤون النسائية، وتُعتبر هذه المؤسسات فاعلة في المجتمع المدني، وهناك مؤسسات منها ذات أثر يتجاوز المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي والعالمي، ومنها صندوق التنمية الكويتي (النجار،2008).

وتقر السلطات الكويتية بحق المواطنين في المشاركة السياسية؛ وقد ساعدت عدة عوامل في إقرار هذا الحق، منها: مستوى التعليم المرتفع في دولة الكويت، وخصوصية مكونات المجتمع الكويتي الذي يُعتبر متماسكاً إلى حد كبير، وموقع الدولة وخصائص جوارها الإقليمي، والرغبة السياسية التي تولدت لدى حكام دولة الكويت بضرورة المشاركة السياسية (الزيدي،2016)، ولكن يؤخذ على المشاركة السياسية في دولة الكويت أنها لا تزال ضمن إطار القبيلة والعشيرة، وهذا يعود إلى ظروف تاريخية منذ أيام الانتداب البريطاني على الكويت ووجود شيوخ قبائل وقعت اتفاقيات حماية مع بريطانيا في القرن التاسع عشر الميلادي، حيث تتميز القبائل في الكويت بصلابة بناء القوة التقليدية المتمثلة بمبدأ الحكم المشرك، والتأثر فيه من خلال المجالس المنتخبة، والتي ما زالت تتسم بها التجربة الكويتية (الصفاري،2019؛ العتيبي،2013: 52).

وبالرغم من أن نص (43) من دستور الكويت الصادر سنة 1962 لا يلزم بحرية تأسيس الأحزاب ولا يحظرها، وإنما يفوض الأمر للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه، إلا أن هناك عدداً من الحركات السياسية التي تنوب مكان الأحزاب السياسية في الكويت، ومنها:

1. **حركة المحافظين المدنية** التي تأسست في العام (2014)، وتصنف بأنها تتبع مساراً معتدلاً، يعمل من أجل الوصول إلى نظام مدني وبرلماني كامل وفق إطار الهوية العربية والإسلامية عبر مشاريع إصلاحات دستورية وسياسية، وتتبنى أطروحات اشتراكية إسلامية اقتصادياً، ويرى البعض بأن هذه الحركة محافظة، بينما يصنفها البعض الآخر على أنها تمثل التيار المحافظ المدني (بال،2018).
2. **كتلة العمل الشعبي** وهي كتلة نيابية سياسية كويتية ظهرت في أواخر التسعينات، ولها أعضاء وممثلون في مجلس الأمة الكويتي، ومن أبرز ما تدعو إليه هذه الكتلة السياسية: الدفاع عن دستور 1962، والحفاظ على المال العام، والدفاع عن المكتسبات الشعبية، وقد قاطعت كتلة العمل الشعبي انتخابات 2012 وانتخابات 2013 لقناعتها بعدم دستورية مرسوم تعديل آلية التصويت في الانتخابات حيث تم إصدار مرسوم أثناء غياب مجلس الأمة وهو ما تعتبره الكتلة تعدياً على السلطة التشريعية (الزيدي،2020: 69).
3. **التحالف الوطني الديمقراطي:** وهو كتلة سياسية ليبرالية في الكويت تأسست عام 1992، يقوم عملها على مجموعة من الأهداف العامة والمحدودة التي يجمع عليها القطاع الأوسع من أبناء الشعب الكويتي، ومن الأهداف توحيد العمل الديمقراطي في الساحة الكويتية، وحماية المكتسبات الدستورية والدفاع عن الحريات العامة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع، ونبذ الفرقة والتمييز ودعم الجهود الإصلاحية (بدر الدين،2018).
4. **تجمع الحركة الدستورية الإسلامية "حدس":** وهي كتلة سياسية كويتية تأسست في1991 بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي لتكون واجهة سياسية لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت، وتتبنى الخط الإسلامي السياسي، وهي حركة سلمية لا تتبنى العنف، وهي الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت (لينيش،2016؛ محمد،2012: 651).

2 في الكويت لا يمكن لأية جمعية أن تباشر نشاطها أو أن يكون لديها شخصية اعتبارية ما لم تشهر نظامها وفقاً لأحكام القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام، وتكون تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، فهي المتخصصة في تسجيل الجمعيات والأندية، ومن ثم تشهر قيامها في الجريدة الرسمية بهدف خدمة المجتمع. وجاء في المادة الأولى أنه "في تطبيق أحكام القانون يقصد بجمعيات النفع العام والأندية الجمعيات والأندية المنظمة المستمرة لمدة معينة أو غير معينة، وتتألف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين بغرض آخر غير الحصول على ربح مادي، وتستهدف القيام بنشاط اجتماعي أو ثقافي أو ديني أو رياضي" (القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام، المادة1).

5. **التجمع الإسلامي السلفي:** وهو حركة سياسية سنية سلفية يرأسها خالد سلطان بن عيسى، وتأسست عام 1981، وتهدف إلى أسلمة القوانين وتطبيق الشريعة الإسلامية في جميع شؤون الأمة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالموعظة الحسنة، ونصرة قضايا المسلمين، والعمل على إصلاح شؤون الامة ومحاربة الفساد والمساهمة في التنمية المجتمعية والاقتصادية (الخالدي،1999).
6. **الحركة التقدمية الكويتية:** تم استئناف عملها عام (2010)، وتعد امتدادًا لحركة اتحاد الشعب في الكويت التي تأسست عام 1975. والحركة التقدمية الكويتية، وهي الطليعة التقدمية المنظمة المعبّرة عن مصالح الطبقة العاملة والفئات الشعبية، وتتبنى هذه الحركة الاشتراكية كهدف بعيد المدى لها (لينيش،2016؛ الخالدي،1999).
7. **تجمع العدالة والسلام:** هي كتلة سياسية شيعية معتدلة في الكويت، من أبرز الأعضاء الذي انضموا إليها صالح عاشور وخليل الصالح وحسن نصير تأسس في عام2004 ليكون ثالث حزب شيعي في الكويت (بدر الدين،2018).
8. **التحالف الإسلامي الوطني:** حركة سياسية شيعية تأسست في عام (1988) بعد أن بدأت حركتها في فترة الستينات، وتم اختيار الاسم التحالف الإسلامي الوطني في منتصف التسعينات، ومن أبرز أعضائها أحمد لاري وعدنان عبد الصمد (المديرس،1999؛ المطيري،2017: 59).
9. **حركة كرامة:** حركة شبابية كويتية تسعى لحفظ كرامة الشعب من خلال تعديلات دستورية حتى تكون له الحرية في اختيار سلطته التنفيذية، ومن اهداف الحركة؛ استقلال القضاء وتنظيمه، اشهار الدائرة الواحدة وفق القوائم النسبية، والوصول الى الحكومة البرلمانية المنتخبة (الزيدي،2020: 70).

ومن خلال ما سبق، يلاحَظ كثرة الحركات السياسية التي تنوب مكان الأحزاب السياسية في الكويت، وتعدد برامجها، إلا أنها على أرض الواقع غير فاعلة بشكل كبير، ويعود السبب في ذلك إلى عدم تبنّي دستور الكويت الصادر سنة 1962 إلزامية إنشائها كما ورد في نص المادة (43)، وهذا ما أسس إلى عدم إجراء الانتخابات النيابية لمجلس الأمة الكويتي على أساس حزبي، وعد الوصول إلى الحكومة البرلمانية المنتخبة، كما أن هناك عزوفاً عن الانتساب لهذه الحركات السياسية في الكويت؛ لأن كثيراً من المواطنين يشعرون بالخوف أو عدم الارتياح من الاحزاب السياسية، بسبب الصورة الذهنية عن الاحزاب السياسية التي أخرجت دولاً فاشلة، في العالم العربي الذي يعتمد نظام الحزب الواحد، من جميع النواحي السياسية، الاقتصادية، التعليمية، الاجتماعية. ومع ذلك، فإنه يسجل لهذه الحركات السياسية قدرتها على التمثيل في مجلس الأمة الكويتي، مثل "التكتل الشعبي" (حشد)، و"الحركة التقدمية الكويتية"، و"الحركة الدستورية الإسلامية" (حدس) التي مثلها (3) نواب في المجلس الثاني عشر (2008-2009)، ونائب واحد في المجلس الثالث عشر (2009-2011)، و"التحالف الوطني الديمقراطي"، و"التحالف الإسلامي الوطني"، و"الحركة الليبرالية الكويتية"، و"المنبر الديمقراطي الكويتي"، و"التجمع الإسلامي السلفي"، و"تجمع الميثاق الوطني"، و"الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية" (المطيري،2017: 60).

وقد مثل (5) نواب المعارضة الشيعية في المجلس الثاني عشر (2008-2009)، و(9) نواب في المجلس الثالث عشر (2009-2011)، ومثل الليبراليون (5) مقاعد في المجلس الثاني عشر (2008-2009)، و(6) مقاعد في المجلس الثالث عشر (2009-2011)، بينما مثل السلفيون (4) مقاعد في المجلس الثاني عشر (2008-2009)، و(2) مقعدين في المجلس الثالث عشر (2009-2011)، وكان هناك (15) إسلامي مستقل في المجلس الثاني عشر (2008-2009)، و(11) منهم في المجلس الثالث عشر (2009-2011) (الشايجي،2009: 148).

وجميع التيارات السياسية الكويتية مشاركة بشكل أو بآخر في الانتخابات، ولم تعد هناك ثنائية (مقاطعون ومشاركون)، كما كانت الحال في الدورات الانتخابية السابقة للأعوام (2011-2020) (العفتان،2022). وفي انتخابات المجلس السادس عشر (2020-2022) تمثلت الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) بـ (3) مقاعد، والتحالف الإسلامي الوطني بمقعد واحد، والمعارضة بـ (23) مقعداً (الزيدي،2020: 58).

ج- النظام الانتخابي

إن النظام الانتخابي هو مجموعة من القواعد التي تحدد كيفية تنفيذ وتحديد نتائج الانتخابات والاستفتاءات، إذ يتضمن هذا النظام مجموعة من القواعد التي تحكم كافة أوجه عملية التصويت، مثل موعد الانتخابات، ومن يحق له التصويت، ومن يحق له الترشح، وكيفية تمييز بطاقات الاقتراع والإدلاء بها، وكيفية فرز بطاقات الاقتراع، ومحددات إنفاق الحملات، وبقية العوامل والعناصر المؤثرة على نجاح العملية الانتخابية (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2012: 5).

وتعتمد بريطانيا على نظام انتخابي يجري في دورة واحدة ويتم التصويت على مرشح واحد، ويفوز المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات حتى إذا لم تتعدى نسبة الأصوات (50%). وبإمكان أي حزب الفوز في الانتخابات حتى ولو تحصل على أقل من (50%) من الأصوات في جميع مناطق البلاد، ويمثل كل برلماني مقاطعة انتخابية واحدة. والحزب الذي يفوز بأكبر عدد من النواب في مجلس العموم البريطاني هو الذي يشكل الحكومة الجديدة، وفي حال لم يتمتع أي حزب بالأغلبية، فإما أن يتحالف حزبان في كتلة موحدة ويشكلان حكومة ائتلاف، وإما أن تتحالف الحكومة الجديدة، التي لا تتمتع بالأغلبية، مع أحزاب أخرى عند إجراء أية عملية تصويت (طاهر،2010).

وبالرغم من أن بريطانيا يحكمها نظام ثنائي الحزبية الذي قد يؤثر على تمثيل الفئات والأحزاب والتكتلات الصغيرة نسبياً، إلا أن الدراسة ترى أن هذا النظام الثنائي الحزبية هو أساس استقرار النظام البرلماني في بريطانيا.

أما بالنسبة للكويت، فإنه وفي العام (2006)، أعيد تقسيم الكويت إلى (5) دوائر انتخابية بدلاً من (25) دائرة انتخابية[3] (الغانم،2017: 32؛ العتيبي،2013: 42)، وأصبح لكل ناخب الحق في منح صوته لأربعة مرشحين بدلاً من اثنين كما كان الحال في السابق. وكان الهدف هو محاربة ظاهرة شراء الأصوات وإجراء "الانتخابات الفرعية" التي جرّمها القانون، وهي عبارة عن انتخابات استباقية تقوم بها الكتل والتجمعات السياسية لاختيار مرشحيها بغرض حشد التأييد لهم، تمهيدا لدخول الانتخابات البرلمانية أو البلدية (الزيدي،2020: 49). وفي عام (2012)، بدأ العمل بنظام الصوت الواحد بعد تعديل قانوني أصدره أمير الكويت بمرسوم بموجب الدستور. ويرى مؤيدو هذا النظام أنه نجح في القضاء على ما يعرف بظاهرة "نواب الصوت الثاني" الذين ينجحون بفضل حلفائهم من النواب ذوي الشعبية والذين يطالبون ناخبيهم بمنح صوتهم الثاني لهؤلاء النواب الأقل شعبية، أما معارضوه فيقولون إنه أدى إلى تفشي ظاهرة شراء الأصوات، والتصويت وفقا للانتماءات القبلية والعرقية، مما أدى إلى انتخاب نواب موالين بشكل تام للحكومة (الجرمان والعيادي،2019: 185).

وترى الدراسة أنه لا بد من إعادة النظر بقانون الصوت الواحد؛ لأنه يؤثر سلباً على العمل المشترك داخل مجلس الأمة الكويتي، والعمل المؤسسي والجماعي بشكل عام، وينعكس سلباً على أثر وقوة التيارات السياسية في الانتخابات البرلمانية، حيث إن القاعدة الأولى التي ينطلق منها المرشح في ظل نظام الصوت الواحد هي عائلته وبعدها محيط أصدقائه وعلاقاته.

ثانياً- تدفق المعلومات داخل البرلمان وخارجه

يتضمن هذا المؤشر الرئيس (5) مؤشرات فرعية هي: مدى استلهام جلسات البرلمان لما يدور على الساحة السياسية، وعلانية جلسات البرلمان، وقدرة الجمهور على حضور جلسات البرلمان، ووجود ناطق إعلامي للبرلمان يوضح ما يقوم به من أعمال، وانفتاح البرلمان على الشعب ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

أ- مدى استلهام جلسات البرلمان لما يدور على الساحة السياسية

إن من أهم ما يميز مجلس العموم البريطاني هو تمثيله لكل الشعب البريطاني، واعتماده طريقة فريدة تدلل على استلهام جلساته مما يدور على الساحة السياسية، ألا وهي طريقة حل المجلس لاستطلاع الرأي العام البريطاني حول قضيةٍ ما، ومثال ذلك حل مجلس العموم لاستطلاع رأي الشعب حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "البريكست"، حيث تقوم الأحزاب السياسية البريطانية المشاركة في الانتخابات بنشر برامجها السياسية بعد حل

3 تم تقسيم الكويت إلى (25) دائرة انتخابية بموجب قانون رقم (99) لسنة 1980، تلاه قانون رقم (42) لسنة 2006 الذي بموجبه تم تقسيم الكويت إلى (5) دوائر انتخابية (البريعصي،2016: 61).

البرلمان، وتلعب استطلاعات الرأي العام التي تجريها مراكز الأبحاث والدراسات دوراً في التعرف على شعبية الحزب الحاكم والحزب المعارض، وفي ضوء نتائج تلك الاستطلاعات، يتبين من سيفوز برئاسة الحكومة في الانتخابات المقبلة.

أما بالنسبة للكويت، فترى الدراسة أن مجلس الأمة الكويتي يستلهم جلساته مما يدور على الساحة السياسية؛ وذلك من خلال عرضه لعدد من الملفات التي تهم الرأي العام الكويتي مثل ملفات تطوير التعليم، وضبط التركيبة السكانية، والإسكان، والتوظيف (الخلف،2022؛ العتيبي،2013: 8).

ب- علانية جلسات البرلمان

تتمتع جلسات مجلس العموم البريطاني بالعلانية، ويتم نشرها على وسائل الإعلام المختلفة، أما في الكويت، فهناك جلسات تعقد بصورة سرية خروجاً عن الأصل بأن جلسات البرلمان علنية، بحيث يتمكن المواطنون من حضورها والاطلاع على ما يدور فيها (الباز،1992: 253)، وقد تكون سرية جلسات مجلس الأمة الكويتي وجوبية وفقاً لما قرره قانون توارث الإمارة؛ وذلك لمناقشة مواضيع تتعلق بالصلاحية القانونية أو الصحية لأمير البلاد، أو ولي العهد، كما قد تكون هذه السرية جوازية وفقاً لما يقرره مجلس الأمة بما يحقق مصلحة البلاد (العجمي،2021: 74).

ج. قدرة الجمهور على حضور جلسات البرلمان

ذكرت الدراسة سابقاً أن الأصل بأن جلسات البرلمان علنية، بحيث يتمكن المواطنون من حضورها والاطلاع على ما يدور فيها. ونقل جلسات مجلسي العموم البريطاني ومجلس الأمة الكويتي على وسائل الإعلام المختلفة يعني أن بإمكان الجمهور الاطلاع على محاور تلك الجلسات بشكلٍ كامل، باستثناء الجلسات السرية التي أجازها دستور الكويت الصادر سنة 1962، والتي ذكرتها الدراسة سابقاً.

د- وجود ناطق إعلامي للبرلمان يوضح ما يقوم به من أعمال

لمجلس العموم البريطاني موقع إلكتروني تُعرض عليه كافة مجريات جلسات مجلس العموم، ومحاور الجلسات القادمة (www.parliament.uk)، وكذلك الأمر بالنسبة لمجلس الأمة الكويتي الذي يتضمن مواعيد انعقاد الجلسات، وجدول أعمال الجلسات، كما أن هناك مركزاً إعلامياً في الموقع الإلكتروني لمجلس الأمة الكويتي، وشبكة إخبارية خاصة بأخبار المجلس تصدر صحيفة "الدستور" ورقياً وإلكترونياً (www.kna.kw).

هـ- انفتاح البرلمان على الشعب ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني

يتميز مجلس العموم البريطاني بانفتاحه على الشعب ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني؛ كون هذا المجلس منبثق عن الشعب، وممثل عنه عن طريق الحزبين الرئيسيين في البلاد، وهما حزب المحافظين، وحزب العمال.

أما بالنسبة للكويت، فيسجل للحركات السياسية التي ذكرتها الدراسة سابقاً، والتي تنوب مكان الأحزاب، مشاركتها في مجلس الأمة الكويتي، مما يعني أن هذا المجلس منفتح على مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. كما أن الرأي العام الكويتي له دور في التأثير على مجلس الأمة الكويتي، حيث يعرّف الرأي العام بأنه مجموعة من الأفكار الشعبية، والعامة التي تصدر عن الأفراد الذين يعيشون ضمن مجتمع واحد (السويدي،2013). ويعرّف الرأي العام أيضاً بأنه المعتقدات السائدة في بيئة ما، وقد تكون مقبولة وصحيحة، أو مرفوضة وخاطئة، ومن الممكن إعادة صياغتها، أو تعديلها بما يتناسب مع الظروف المحيطة بها (خليفة وجوهر،2009).

ويعد الرأي العام من وسائل التعبير التي عرفها الناس قديما، حيث إن الآراء الشعبية قد ساهمت في تغيير العديد من المفاهيم، والأفكار السائدة التي تخص جماعةً من الناس (الزغول،2010)، ويعتبر الرأي العام عنصراً من العناصر المؤثرة في العديد من المجالات الحياة البشرية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها؛ لأنه مرتبطٌ بالتعبير العلني، والواضح عن رأي ما، مع وجود تأييدٍ شعبي له (الدهان،2013).

وفيما يتعلق بالكويت، فهناك الرأي العام لأغلبية الناس أو الجماهير مقابل رأي النخب أو القطاعات كقطاع المحامين أو المرأة أو الصحفيين، وهناك الرأي العام المحلي أي الذي يتعلق بالقضايا المحلية كسياسة الحكومة في الضرائب أو التعليم أو الصحة، مقابل الرأي العام الإقليمي ثم الرأي العام الدولي، وهناك أيضاً الرأي العام المؤقت الذي يتعلق بتأييد قضية أو جهة ما ثم ما يلبث أن يتغير مقابل الرأي العام طويل المدى، أضف إلى ذلك الرأي العام الظاهر أي الذي يعلن عنه، والرأي العام الكامن الذي لا تتاح له

الفرصــة في التعبير بسبب بعض العوامل الضاغطة (الجبور،2010).

ويمكن تقسيم الرأي العام في دولة الكويت بحسب تأثيره ومشاركته السياسية إلى رأي عام سلبي، وهنا ينظر إلى الرأي العام بحسب نشاطه وتأثيره في السياسة العامة ومشاركته فيها، ويرتكز على وجود جمهور سلبي تلقى وجهات النظر وينساق وراءها، أما الرأي العام الإيجابي، فيمثله في العادة المثقفون وقادة الرأي، ولهم خلفية فكرية خاصة، وقادرين على فهم حقائق الأمور، ولا يتأثرون بوسائل الإعلام، بل يؤثرون بها، وأفكارهم سائدة ومقنعة لدى الآخرين، وهم يمثلون الرأي الإيجابي (أمين،2009).

وقد كفل دستور الكويت الصادر سنة 1962 حق التعبير، حيث نصت المادة (36) من دستور الكويت الصادر سنة 1962 أن حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون (دستور الكويت الصادر سنة 1962، المادة36). ومن خلال النظر في هذه المادة تتجلى أهمية إشراك الشعب في صناعة القرار الحكومي كي يحظى بسيادته الفعلية على السلطات الثلاث.

وقد بدأت بوادر ممارسات المشاركة المجتمعية في الكويت من خلال تشكل رأي عام كويتي مؤثر وفاعل في القرارات التي تؤثر على مستقبله وفق إطار مؤسسي معاصر لمبادئ الحكومة المفتوحة، وذلك بهدف جعل عملية التواصل بين المواطنين والحكومة أكثر انفتاحاً، وأعلى ثقة (كنعان،2020). ويستمد التأثير الشعبي المؤسسي قوته في دولة الكويت من خلال المجتمع المدني ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية، ومجمل الكيانات التي تقودها التكتلات السياسية، كالمنبر الديمقراطي، وحركة العمل الشعبي، والحركة الدستورية الإسلامية، والتكتلات الاقتصادية، والتجمعات غير الرسمية مثل القوائم الطالبية، وتجمعات دواوين الكويت (بو شهري،2018)، تحت مظلة الضمانات الدستورية بحق تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون (دستور الكويت الصادر سنة 1962).

ويضاف إلى مكونات الرأي العام الكويتي الضغط الشعبي الفردي والمتمثل بالناشطين السياسيين والكفاءات المتخصصة من أصحاب الرؤى التنموية، والأكاديميين والشخصيات الثقافية والاجتماعية، حيث يضغط كل منهم بالتصورات والرؤى الخاصة بالفئة التي تمثلهم (سكر،2011). وأيضاً، يمكن الإشارة إلى الفعاليات الجماهيرية التي يستضيفها نواب مجلس الأمة وغيرهم من الفئات المذكورة أعلاه، والتي تأتي على شكل ندوات ومهرجات واعتصامات ووقفات احتجاجية، والتي تمثل غالباً التوجه المعارض للحكومة (سميسم،2002).

ونتيجةً لتطورات العصر، فقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في أن تكون أداة بيد الرأي العام الكويتي لتتم من خلالها الرقابة على أداء مجلس الأمة الكويتي. وتعرّف وسائل التواصل الاجتماعي بأنها مجموعة من تطبيقات الانترنت التي تسمح بإنشاء وتبادل المحتوى بشكل تفاعلي (خورشيد،2011). وقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تغيير طريقة التواصل في كافة المجالات، وأخذت أشكالاً عديدة، مثل المجلات ومنتديات الانترنت والمدونات الاجتماعية والمدونات الصغيرة، والشبكات الاجتماعية (فيس بوك وتوتير ويوتيوب وانستغرام)، والمدونات الصوتية، والفيديو، وغير ذلك من وسائل (صادق،2011).

ويتميز الرأي العام الكويتي باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بكثرة، وترى الدراسة أن سبب ذلك يعود إلى ارتفاع مستويات الوعي والإدراك لدى أغلب الكويتيين نتيجة ارتفاع مستويات التعليم والوفرة الاقتصادية التي تتمتع بها دولة الكويت نظراً لما تحتويه من موارد طبيعية كبيرة وعلى رأسها النفط.

ويمكن الإشارة إلى أن أكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداماً لدى الكويتيين هو موقع تويتر المأخوذ من المصطلح (تويت) والذي يعني التغريد، إذ إن شعار موقع تويتر قد استنبط من الطائر المغرد (خليفة وجوهر،2009). وفي الكويت، برز موقع تويتر بشكل فعال في الحملات الانتخابية، وكوسيلة ضغط في صنع القرار لدى القوى السياسية والحكومة، حيث استخدم تويتر كأداة لعرض الأسئلة والحصول على الإجابات والمناقشات بطريقة مباشرة، وتبادل الأفكار والمعلومات بين أطياف متعددة، والتحشيد السياسي، وسرعة نقل الحدث والخبر، وتسليط الضوء على القضايا الملحة والعالقة في أروقة مجلس الأمة والوزارات (بوشهري،2018).

ويمكن تصنيف أنواع مستخدمي تويتر في الكويت إلى الناشطين الذين يمثلون نسبة كبيرة من المستخدمين والذين لديهم لديهم قاعدة جماهيرية واسعة من المشاركين الافتراضيين، وهناك المستكشفون وهم فئة يحبون التعلم والاكتشاف، ويبحثون عن كل ما هو جديد، ولا يرغبون بالضرورة مشاركة أفكارهم أو جديدهم في البحث، وهناك أيضاً المؤثرون وهم قادة في مجتمعاتهم، ينخرطون في العديد من المجالات والنشاطات السياسية والاجتماعية والثقافية والمهنية، ويتميزون بكونهم ديناميكيين وسريعي التكيف ومقتنصين للفرص، ويستغلون هذه الوسائل لتحقيق مصالحهم المهنية ونجاحات شخصية، كأن يعلنوا عن خدمة يقدمونها، أو للحصول على وظيفة وتطوير شبكة العلاقات المهنية التي تزيد النفع بشكل عام (الخيمي،2016).

وهناك أيضاً الهاربون من الواقع، وهذه الفئة تفضل مراقبة الناس، وأخيراً هناك الواقعيون، وهم فئة تتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي عند الضرورة فقط، ولا ينجرّون عاطفيا للأحداث التي يتم تداولها، إذ ينحصر استخدامهم لتلك المواقع على تحقيق مصالح مادية أو مهنية أو علمية، ولهم اتجاهات ثابته لا تتأثر بالاتجاهات السائدة (التركماني،2018).

وسواء كانوا ناشطين أو غير ناشطين، فإن درجة اعتماد الجمهور الكويتي على وسائل الإعلام وخصوصاً وسائل التواصل الاجتماعي وعلى رأسها تويتر كمصدر للمعلومات عن قضايا الانتخابات هي من أهم القضايا التي تهم الرأي العام الكويتي، ودرجة الاعتماد في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور الكويتي نحو القضايا الداخلية (السويدي،2013)، وتساهم في تكوين وتنمية استعدادهم للعمل العام من خلال تزويدهم بالأخبار للتعبير السياسي، ونشر الأفكار المتعلقة بالقضايا العامة والانتخابية في المجتمع الكويتي، وتقديم جميع وجهات النظر المختلفة، والجرأة في تناول جميع القضايا التي تهم المواطن، وإتاحة الفرصة للأفراد العاديين لمعرفة ما يدور في المجتمع (الخيمي،2016).

وقد تسيّدت وسائل التواصل الاجتماعي ساحة الرأي العام بخصوص أداء مجالس الأمة، وناقشت الأمور الداخلية كالفساد وتمكين المرأة والأمور الخارجية كالعلاقات مع دول مجلس التعاون، والعلاقات مع الدول العربية والأجنبية (الدهان،2013).

ومن أكثر الظواهر التي تنتشر في انتخابات مجالس الأمة وخصوصاً في العام 2016، القيام بتغريدات من بعض حسابات شخصية غير رسمية عبر "تويتر"، وفق صيغة استطلاعات تمثل توقعات ومؤشرات النجاح لفئة معينة من المرشحين المتنافسين في إحدى الدوائر (جمعان،2020).

وما يهم الدراسة في هذا الصدد هو الأسئلة التي يوجهها الرأي العام للوزراء، ومدى اقتناع النواب بطرح هذه الأسئلة على الوزير تحت قبة المجلس، حيث باتت الغزوات التويترية طريق شباب الكويت بتقييم أداء مجلس الأمة، وقد نجحت تلك الغزوات (الافتراضية) في إقالة وزير الإعلام من خلال الضغط الذي مارسه الرأي العام وترجمه النواب على هيئة استجوابات لوزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب (جمعان،2020).

وقد أكد أحد النواب الكويتيين على أهمية الرأي العام الكويتي في قوله: "أن الضغط الشعبي سبب نجاحنا وبعض النواب حسموا موقفهم بتأثير مواقع التواصل" (التركماني،2018).

وقد تنوعت مجالات الرقابة التي أشعل فتيلها الرأي العام الكويتي، حيث شملت جملة من قضايا حماية المال العام مثل اختلاسات مؤسسة التأمينات KGL، والرقابة على إصلح الطرق وتطاير الحصى في الطرق العامة مما شكل ضغطاً شعبياً على الوزراء المتعاقبين على وزارة الأشغال الكويتية حتى بادر أحد الوزراء السابقين بتحويل الضغط الشعبي إلى فرصة إعلامية، حيث قام بتلقي الشكاوى عبر حسابه الخاص بتويتر، ومن ثم إرسال الفريق الفني المختص لردم الشارع التالف في ظرف ساعات أو أيام قليلة، مع الحرص على توثيق منطقة الصيانة بالصور (بو شهري،2018).

وهناك نماذج عدة لحملات شعبية قد نجحت بتحقيق أغراض محددة بشكل كامل أو جزئي، ومنها حملة (ناطر بيت) لحل مشكلة الإسكان، وحملة (خلوها تخيس) لمواجهة جشع تجار الأسماك والمواد الغذائية وغيرها (جمعان،2020)، وهناك حملات شعبية أكثر تنظيماً وانتشاراً لارتباطها بمطالب سياسية مستحقة مثل حملة حقوق المرأة السياسية، كما شهدت المشاريع الحكومية تجاذبات سياسية وضغوطات شعبية أدت إلى إيقافها أو تعديلها نظراً لوجود شبهات تحوم حول نزاهتها أو جدواها، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: مشروع مصفاة التكرير الرابعة

(مصفاة الزور)، والمدينة الترفيهية، والمدينة الإعلامية (جمعان،2020).

وخلاصة القول إن الراي العام الكويتي يتميز بالوعي والإدراك الكبيرين واللذين زادا من قوة تأثيرهما واهتمام الحكومات بهما، وهذا ما يقود إلى أمر آخر، وهو رغبة النظام السياسي الكويتي بترسيخ آليات الشفافية والمساواة وفتح قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم.

ثالثاً- استقلالية البرلمان

يتضمن هذا المؤشر الرئيس (5) مؤشرات فرعية هي: قدرة البرلمان على تشـــريع القوانين، وقدرة البرلمان على ممارســـة وظائفه الرقابية، وقدرة البرلمان على إقرار الميزانية العـامـة، واللجـان البرلمـانيـة، وقـدرة البرلمـان على مكـافحـة الفساد.

أ- قدرة البرلمان على تشريع القو انين

ذكرت الدراسة سابقاً أن قانون البرلمان الصادر في عام (1911) ببريطانيا قد حدّد من صلاحيات مجلس اللوردات البريطاني التشريعية، مما يعني أن مجلس العموم هو صاحب السلطة المطلقة في تشريع القوانين أو إلغائها أو تعديلها، مع الإشارة إلى أن مجلس العموم البريطاني لا يؤكد سيادته بهذه الطريقة في الحياة العملية؛ ذلك أن أعضاءه يضعون نصب أعينهم القانون العام الذي تطور عبر القرون، وقد اعتادوا التصرف وفقاً للسوابق والأعراف المقررة، هذا فضلاً عن أن كلا المجلسين (العموم واللوردات) حساس للرأي العام، ورغم أنه لا يجوز التنازع في المحاكم القانونية في صحة قانون برلماني أو على النحو الواجب وأصدر ونشر من جانب الهيئة المختصة، فليس من المرجح أن يصدر مجلس العموم البريطاني قانوناً يعلم أنه لن يحظى بتأييد عام، فنظام حكومة الأحزاب في بريطانيا يكفل سن البرلمان للتشريعات وهو مدرك لمسؤوليته تجاه الناخبين (تقرير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية للأمم المتحدة، 2010).

أما بالنسبة للكويت، فإنه وبالرغم من دورية الانتخابات في الكويت، إلا أنه يعاب على المجالس النيابية كثرة حلها قبل انتهاء دورتها، وسيطرة السلطة التنفيذية على قرارات المجالس النيابية، الأمر الذي يعيق من قدرة تلك المجالس على التشريع والرقابة على الأداء الحكومي (الصفاري،2019).

ب- قدرة البرلمان على ممارسة وظائفه الرقابية

إن القوة التي يمتلكها مجلس العموم البريطاني ابتداءًا من العام (1911)، وانبثاقه عن الشعب، يجعله قادراً على ممارسة الرقابة على الأداء الحكومي، وذلك بموجب الفصل المرن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية التي يقوم عليها النظام البرلماني في بريطانيا.

أما بالنسبة للكويت، فإن كثرة حل مجالس الأمة قد أدى إلى إضعاف دورها في الرقابة على الأداء الحكومي، حيث تم حل مجلس الأمة الكويتي عدة مرات كما ذكرت الدراسة سابقاً.

وترى الدراسة أن الحل المبكر لمجلس الأمة الكويتي أصبح من أدوات المناورة السياسية، والفكرة بالحل المبكر هي وسيلة لمواجهة الاختلال في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مما يتطلب تغيير قواعد اللعبة السياسية في الكويت، ومعالجة إدارة العلاقة المباشرة بين الحكومة ومجلس الأمة.

وبالرغم من العلاقة المحتدمة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في الكويت (البريعصي،2016: 29؛ محمد،2012: 654)، والتلويح بحل مجلس الأمة الكويتي، إلا أنه يسجل لهذا المجلس نشاطه وفاعليته في الأسئلة والاستجوابات، والتي وصلت إلى (86) استجواباً منذ تأسيس المجلس في العام (1963) ولغاية العام (2018) (الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي،2018)، وفي ذلك دليل على نشاط مجلس الأمة الكويتي، بالرغم مما يمارس عليه من ضغوط من السلطة التنفيذية. وقد بلغ هذا النشاط ذروته في تقديم الاستجوابات في المجلس الخامس عشر (2016-2020)، حيث قدم أعضاؤه (5529) سؤالاً، وفي المجلس السادس عشر (2020-2022) تم طرح (5215) سؤالاً، و(17) استجواباً نجم عنها استقالة (3) حكومات (صحيفة القبس الإلكترونية،2022).

ج- قدرة البرلمان على إقرار الميز انية العامة

تحتلُ الموازنة العامة أهميةً كبيرةً في الاقتصاديات المعاصرة، فهي تُستخدم كعامل ثبات واستقرار، كما أنها أداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، وتتجلى أهمية الموازنة العامة انطلاقاً من دورها في إعادة توزيع الدخول على نحوٍ أكثر عدالة (عمارة،2004: 115). والموازنة العامة بأبسط تعريفاتها هي برنامج مالي لخطة سنة مالية مقبلة من أجل تحقيق أهداف محددة في

إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول (الدوري والجنابي،1999: 15). ولمجلس العموم البريطاني قدرة عالية على إقرار الموازنة العامة؛ مستمدة من قدرته المطلقة على تشريع القوانين وتعديلها وإلغائها.

أما بالنسبة للكويت، فإنه غالباً ما تثار الخلافات السياسية أثناء التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة للدولة، وما يقترن بتلك الخلافات من إمكانية حل المجلس بما يعطل الاستثمار والتنمية الاقتصادية والإصلاح السياسي، فعلى سبيل المثال، وافق مجلس الأمة الكويتي على موازنة السنة المالية 2021-2022، ولكنه فشل في كبح مواجهة اتسمت بالعصبية بين الحكومة والمعارضة التي عرقلت تنفيذ إصلاحات اقتصادية وتبني قرارات في صندوق الثروة السيادي للدولة الخليجية، وتجددت الخلافات السياسية بعد التصويت على الموازنة وموافقة 32 نائباً فقط من أصل 63 نائباً (50 نائباً، و13 نائباً ووزيراً)، ودخل أفراد أمن المجلس إلى القاعة لاستعادة النظام عندما تشاجر نواب من المعارضة مع نواب موالين للحكومة، ومضت الجلسة بالرغم من احتلال نواب المعارضة مقاعد مخصصة للوزراء، في تحرك استخدموه لمحاولة تسليط الضوء على مطلبهم باستجواب رئيس مجلس الوزراء بشأن مجموعة من القضايا من بينها الفساد (حجاجي،2021).

د- اللجان البرلمانية

تعتبر اللجان البرلمانية أساس العمل البرلماني، حيث إنها تقوم بالصياغة القانونية لمشاريع أو اقتراحات القوانين ودراستها والتشاور بشأنها مع السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، ومؤسسات المجتمع المدني، إذا لزم الأمر ذلك، وممارسة الوظائف الرقابية على أداء مؤسسات السلطة التنفيذية بشكل يومي وعملي. وتعرّف اللجان البرلمانية بأنها هيئات تنبثق عن البرلمان، وتختص بفحص ودراسة مشروعات القوانين، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وإعداد التقارير والتوصيات بشأنها للمجلس (أحمد وإبراهيم،2021: 45).

ويستخدم البرلمان البريطاني نظام اللجان لأداء مجموعة من المهام، ومن تلك اللجان "لجنة الشؤون الخارجية"، و"لجنة المجلس الكامل" التي تحال إليها مشاريع القوانين ذات الأهمية الدستورية العالية وبعض الإجراءات المالية الهامة، كما أن لمجلس العموم عدداً من اللجان الوزارية المختارة وظيفتها فحص واستقصاء نشاطات الوزارات الحكومية، ويُخوّل لها عقد جلسات استماع وجمع الأدلة المطلوبة من أجل إتمام مهامها على أكمل وجه. ومن اللجان الأخرى في مجلس العموم: اللجان المشتركة التي تجمع في عضويتها نواب مجلس العموم وأعضاء من مجلس اللوردات، ولجنة المعايير والامتيازات، ووظيفتها النظر في قضية الامتياز البرلماني والشؤون المرتبطة بسلوك الأعضاء (تقرير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية للأمم المتحدة،2010).

وقد أخذ مجلس الأمة الكويتي بنظام اللجان الدائمة المتخصصة، فقد أشارت المادتان (43) و(43 مكرر) من النظام الداخلي لمجلس الأمة الكويتي الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 1993، على تشكيل لجان دائمة ولجان مؤقتة، ومنها لجنة العرائض والشكاوى، ولجنة الشئون الداخلية والدفاع، ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية، ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية، ولجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل، ولجنة الشؤون الخارجية، ولجنة المرافق العامة، ولجنة الميزانيات والحساب الختامي (النظام الداخلي لمجلس الأمة الكويتي الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 1993).

هـ- قدرة البرلمان على مكافحة الفساد

عرّف البنك الدولي الفساد بأنه إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق المصلحة الشخصية والكسب المادي (البنك الدولي)، وللفساد أوجه ومظاهر عدة، منها: الفساد المالي، والفساد الإداري، والفساد السياسي، ونظراً لانتشار الفساد حول دول العالم، تم تأسيس منظمة الشفافية الدولية التي تصدر مؤشر مدركات الفساد سنوياً منذ العام 1995، والذي يقيس معدلات الفساد حول العالم، ويقيس الكلف المادية للفساد (منظمة الشفافية العالمية).

وقد عرّفت منظمة الشفافية الدولية[4] الفساد بأنه سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق ربح أو منفعة خاصة (منظمة الشفافية العالمية). وهناك العديد من أنواع

4 تصدر منظمة الشفافية العالمية مؤشر مدركات الفساد سنوياً منذ العام 1996، ويقيس هذا المؤشر مدركات الفساد في القطاع العام للدولة، مثل الرشوة والمساءلة وكيفية استخدام الأموال العامة بمختلف القطاعات، واختلاس المال العام، واستغلال المسؤولين مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية، وقدرة الحكومة على الحد من الفساد، والإجراءات البيروقراطية التي تسهم في زيادة فرص ظهور الفساد، والمحسوبيات في التعيين في الوظائف

الفساد، كالفساد الإداري، والمالي، والسياسي الذي يكون على مستوى القيادة الحاكمة التي لا تهتم إلا بتحقيق مصلحتها، وبكيفية تعزيز مكاسبها، واحتفاظها بالسلطة، معتمدة في ذلك على استخدام أساليب القمع والقهر والدعم الخارجي أحياناً (فتاح وحداد،2021: 221). ويُعتبر الفساد ظاهرة خطيرة تفجر أزمات داخل المجتمع، وتؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، كما أن للفساد علاقة ببناء الثقة السياسية بين الحاكم والمحكوم، والتي تتمثل آليات بنائها في تلبية النخبة الحاكمة لاحتياجات الجماهير (بقبق،2019: 194).

وقد سجلت بريطانيا درجة (100/78) في مؤشر مدركات الفساد في العام (2021)، وبترتيب (11) من أصل (180) دولة (منظمة الشفافية الدولية،www.transparency.org)، وهي بذلك تتمتع بمستويات فساد منخفضة نسبياً، وبالرغم من ذلك، فإن مجلس العموم البريطاني تمكّن من إثارة بعض قضايا الفساد حول الوزير السابق والنائب من حزب المحافظين "أوين بارترسون" الذي تقاضى أكثر من ضعف مرتبه البرلماني بمرة ونصف من شركة "راندوكس" التي منحت عقوداً حكومية بنحو (675) مليون دولار في مجال اختبارات فيروس كورونا، بالإضافة إلى قضايا فساد حول رئيس الوزراء البريطاني "بوريس جونسون"، كما أثيرت قضايا فساد حول وجود عدد كبير من أعضاء مجلس اللوردات الذين عينتهم حكومات حزب المحافظين حصلوا على اللقب في مقابل تبرعاتهم للحزب بأكثر من (4) ملايين دولار لكل منهم، إذ يقوم الحزب بتعيين أمين الصندوق له تمهيداً لتعيينه في مجلس اللوردات، شرط أن يسهم في تمويل الحزب بأكثر من المبلغ المذكور، وخلال (20) سنة فإن هناك (16) أمين صندوق في حزب المحافظين عينوا في مجلس اللوردات، ومنذ العام (2010) تم تعيين (22) من مموّلي الحزب في مجلس اللوردات بعد منحهم لقب لورد (مصطفى،2021).

أما الكويت، فقد سجلت درجة (100/43) وفق مؤشر مدركات الفساد للعام (2021)، وبترتيب (73) من أصل (180) دولة (منظمة الشفافية الدولية، www.transparency.org)، وهذا يعني أن معدلات الفساد في الكويت مرتفعة، ويجب الحد منها ومكافحتها، فقد طالت تهم الفساد نواباً كويتيين بقبول مئات ملايين الدولارات كرشاوى تزامناً مع استجوابات وجهت لوزراء في مجلس الأمة (الجزيرة،2011).

رابعاً- تمثيل مصالح المواطنين في الخارج

يتضمن هذا المؤشر الرئيس (5) مؤشرات فرعية هي: مراقبة سياسة الحكومة الخارجية، وفاعلية البرلمان فى ضمان أن الالتزامات الدولية يجري تطبيقها محلياً، وإسهام البرلمان في التقارير الوطنية لآليات المراقبة الدولية ومتابعة توصياتها، فاعلية البرلمان في رصد سياسة الحكومة التنموية سواء كمتلقٍ أو كمقدم للمساعدة التنموية الدولية، ورقابة البرلمان على نشر القوات المسلحة فى الخارج.

وتختص لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني ومجلس الأمة الكويتي بمناقشة كافة مجريات السياسية الخارجية لدى الدولتين، ومن الأمثلة على فاعلية لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني: الانتقادات التي وجهت لرئيس الوزراء البريطاني السابق "ديفيد كاميرون" حول قرار التدخل في ليبيا عام (2011)، والذي وصف بأنه قرار متسرع، وأن طبيعة التدخل تحول من حماية المدنيين ودعم الاقتصاد الليبي وإعادة البناء السياسي، إلى تغيير النظام (بي بي سي بالعربية،2016).

ومن الأمثلة الأخرى على فاعلية لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني الاستجواب الذي وُجّه لوزير خارجية بريطانيا حول سيطرة طالبان على أفغانستان في العام (2021)، ووجود شكاوى من عدد من الرعايا البريطانيين في أفغانستان الذين زعموا أن وزارة الخارجية خذلتهم أو تخلت عنهم وهم في أمس الحاجة إلى المغادرة (المجالي،2021)، كما قدّمت وزيرة خارجية بريطانيا "إليزابيث تراس" بياناً وزارياً أمام مجلس العموم البريطاني حول توسيع نطاق العقوبات الاقتصادية ضد روسيا بسبب غزوها أوكرانيا، إلى جانب بيان وزاري أعلنه وزير الأعمال والصناعة والطاقة "كوازي كواترينغ" بشأن مشروع تعديل قوانين الشفافية والجرائم الاقتصادية والمالية بهدف تعقُّب الثروات والأموال ذات المصدر المجهول، والمقصود بهذا التدبير الأولغارشيون الروس المقربون من الرئيس الروسي

والمناصب الحكومية، وحماية الصحفيين المبلغين عن الفساد، وقدرة المجتمع المدني على الوصول إلى المعلومات ذات الشأن العام، ويتكون مقياس مؤشر مدركات الفساد من (صفر- 100)، بحيث يعني الصفر أعلى درجات ادراكاً للفساد، بينما تعني الـ 100 اقل درجات ادراكاً للفساد (منظمة الشفافية الدولية،www.transparency.org).

فلاديمير بوتين (درويش،2022). وأيضاً تم استجواب توني بلير على خلفية مشاركة بريطانيا الحرب على العراق عام 2003 مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما في الكويت، فتناقش لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة الكويتي القضايا ذات العلاقة بالسياسة الخارجية الكويتية، ومن أمثلة ذلك رفضها بالإجماع مشروع قانون محال من الحكومة بشأن مذكرة تفاهم بين حكومة الكويت وحكومة مصر للتعاون في المجال الأمني، وجاء سبب الرفض بسبب أن ما نصت عليه الاتفاقية من تبادل منتظم للمعلومات قد يخل بخصوصية المعلومات المنصوص عليها في الدستور الكويتي، إذ جاءت نصوص الاتفاقية عامة ولم توضح أوجه التعاون بشكل دقيق وهي اتفاقية غير قابلة للتعديل (الحمدان،2022).

وبعد تطبيق المقياس المقترح لتقييم التجربتين البرلمانيتين البريطانية والكويتية، تتضح بعض أوجه الشبه والاختلاف كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): أوجه الشبه والاختلاف بين التجربتين البرلمانيتين البريطانية والكويتية*

مؤشر رقم	المؤشر الرئيس	المؤشرات الفرعية	بريطانيا	الكويت
.1	**الطابع التمثيلي للبرلمان**	1. تمثيل كافة فئات الشعب.	ممثل بشكل كامل	بحاجة إلى إعادة النظر في سن الانتخاب وتخفيضه إلى (18) عاماً
		2. تمثيل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.	ممثل بشكل كامل	غير ممثل بسبب عدم وجود أحزاب سياسية
		3. النظام الانتخابي.	بالرغم من وجود انتقادات عليه، إلا أنه سبب استقرار النظام السياسي في بريطانيا	بحاجة لتعديل نظام الصوت الواحد
.2	**تدفق المعلومات داخل البرلمان وخارجه**	1. مدى استلهام جلسات البرلمان لما يدور على الساحة السياسية.	يستلهم	يستلهم
		2. علانية جلسات البرلمان.	علانية	علانية وسرية
		3. قدرة الجمهور على حضور جلسات البرلمان.	نعم	نعم
		4. وجود ناطق إعلامي للبرلمان يوضح ما يقوم به من أعمال.	نعم	نعم
		5. انفتاح البرلمان على الشعب ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.	نعم	نعم
.3	**استقلالية البرلمان**	1. قدرة البرلمان على تشريع القوانين.	سلطة مطلقة	وجود ضغوط من السطة التنفيذية
		2. قدرة البرلمان على ممارسة وظائفه الرقابية.	سلطة مطلقة	وجود ضغوط من السطة التنفيذية، واستخدام ورقة حل المجلس
		3. قدرة البرلمان على إقرار الميزانية العامة.	سلطة مطلقة	وجود ضغوط من السطة التنفيذية
		4. اللجان الدائمة	توجد	توجد
.3	**استقلالية البرلمان**	5. قدرة البرلمان على مكافحة الفساد.	نعم	وجود ضغوط من السطة التنفيذية

4.	**تمثيل مصالح المواطنين في الخارج**	1. مراقبة سياسة الحكومة الخارجية. 2. فاعلية البرلمان فى ضمان أن الالتزامات الدولية يجري تطبيقها محلياً. 3. إسهام البرلمان في التقارير الوطنية لآليات المراقبة الدولية ومتابعة توصياتها. 4. فاعلية البرلمان في رصد سياسة الحكومة التنموية سواء كمتلقٍ أو كمقدم للمساعدة التنموية الدولية. 5. رقابة البرلمان على نشر القوات المسلحة فى الخارج.	ممثل من خلال لجنة الشؤون الخارجية	ممثل من خلال لجنة الشؤون الخارجية

* المصدر: الجدول من إعداد الباحث ين

ومن خلال استعراض بيانات الجدول السابق، تتضح أوجه الشبه والاختلاف بين التجربتين البرلمانيتين البريطانية والكويتية، مع التسليم بفروقات طبيعة النظام السياسي في كلتا الدولتين، والتطورات التاريخية لنشأة كل منهما، إذ يعود تاريخ بريطانيا إلى مئات السنين التي تطورت خلالها التجربة البرلمانية إلى أن تم الاتفاق على أن مهد النظام البرلماني هو بريطانيا صاحبة أعرق تجربة ديمقراطية، وهذه المقارنة تسجل لصالح الكويت ذات التجربة البرلمانية التي بدأت بشكلٍ متواضع منذ عشرينيات القرن العشرين الميلادي، وتبلورت وتمأسست منذ عهد الاستقلال عام (1961)، وأصبحت بذلك أول دولة مارست التجربة البرلمانية مقارنةً بدول الخليج العربي، وما إخفاق مجالس الأمة الكويتية في بعض الأحيان، إلا تراكمات وتجارب تسجل في تاريخ انتقال الكويت نحو الديمقراطية وترسيخها فيها.

وبالعودة إلى أوجه الشبه والاختلاف بين التجربتين البرلمانيتين البريطانية والكويتية، فإنه يلاحظ وجود تشابه في مدى استلهام جلسات كلا المجلسين لما يدور على الساحة السياسية، وعلانية جلسات كليهما (مع وجود استثناءات أجازها دستور الكويت الصادر سنة 1962 لسرية الجلسات)، ويتشابه المجلسان كذلك في قدرة الجمهور على حضور جلساتهما، ووجود ناطق إعلامي يوضح ما يقوم به المجلسان من أعمال، وانفتاح كلا المجلسين على الشعب ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، ووجود لجان دائمة لكلا المجلسين، وقدرتها على مكافحة الفساد من خلال إثارة قضايا الفساد داخل كل مجلس، وطرح الأسئلة وتقديم الاستجوابات للوزير المشتبه بفساده أو فساد وزارته أو حزبه، وأخيراً، هناك تشابه من حيث وجود لجنة للشؤون الخارجية في كلا المجلسين تختص بسياسة الدولة الخارجية.

أما عن أوجه الاختلاف بين التجربتين البرلمانيتين البريطانية والكويتية، فجميع هذه الفروقات تصب في مصلحة مجلس العموم البريطاني، وهي: تمثيل كافة فئات الشعب، وتمثيل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، والنظام الانتخابي، والسلطة المطلقة بتشريع القوانين، والقدرة الرقابية العالية، والقدرة على إقرار الميزانية العامة.

الخاتمة والنتائج

وبعد الانتهاء من هذه الدراسة الموسومة بـ **النظام البرلماني في الكويت وبريطانيا (دراسة مقارنة)** التي هدفت إلى المقارنة بين النموذجين البرلمانيين البريطاني والكويتي، وباستخدام منهجية علمية شاملة معتمدةً على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، اتضح نجاح التجربة البرلمانية البريطانية التي ترسخت عبر مئات السنين، وتطورت من سلطة مطلقة للحاكم مستمدة من نظرية الحق الإلهي، وصولاً إلى ترسيخ الحريات والحقوق العامة بفعل القوانين التي صدرت تباعاً، والتي نجم عنها القول بأن البرلمان البريطاني يمثل بحق كافة فئات الشعب البريطاني كونه منبثقاً عنه، وكون السلطة التنفيذية ممثلةً بالملك الدستوري الذي يملك ولا يحكم، والوزارة المنبثقة من حزب الأغلبية في البرلمان.

أما بالنسبة للتجربة البرلمانية الكويتية، فيمكن القول، أنه وعلى الرغم من حداثة هذه التجربة التي لم تتجاوز السبعة عقود منذ استقلال الكويت (1961)،

والتركيبة الاجتماعية القائمة في هذه الدولة، إلا أنه يسجل لمجلس الأمة الكويتي إسهاماته في التحول الديمقراطي مع التسليم بضرورة مرور فترة زمنية طويلة حتى يتم ترسيخ الممارسة الديمقراطية للمجلس، وإزالة المعوقات التي تحيط بهذه التجربة.

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يتكون البرلمان البريطاني من مجلسين، هما مجلس اللوردات، ومجلس العموم الذي ساهمت التطورات التاريخية والسياسية بمنحه مطلق الصلاحيات التشريعية والرقابية والمالية، وخصوصاً بعد العام (1911) الذي ضعف فيه دور مجلس اللوردات لصالح مجلس العموم.
- تُعتبر الكويت صاحبة التجربة البرلمانية الوحيدة في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء التطورات السياسية والحياة الديمقراطية منذ ما قبل إعلان استقلالها في 19 حزيران 1961، على الرغم مما عرفته هذه التجربة من نجاحات أو إخفاقات في تجارب أكثر من دورة مجلس أمة، ومواجهة مع الحكومات الكويتية المتعاقبة، أدت إلى تدخل السلطة وحل المجلس في بعض الأحيان، أو استقالة الحكومة.
- شهد تأسيس مجلس الأمة الكويتي العديد من التطورات منذ العام (1921) عندما كان يسمى بمجلس الشورى، ثم المجلس البلدي في العام (1930)، والمجلس التشريعي في العام (1938)، وأخيراً أصبح يطلق عليه مجلس الأمة بعد صدور دستور الكويت عام 1962.
- من خلال تطبيق المقياس الذي تم إعداده لهذه الدراسة بالاعتماد على المعايير الدولية والعربية لقياس كفاءة البرلمان، اتضح وجود أوجه شبه واختلاف بين التجربتين البرلمانيتين البريطانية والكويتية، وتمثلت أوجه التشابه بمدى استلهام جلسات كلا المجلسين لما يدور على الساحة السياسية، وعلانية جلسات كليهما (مع وجود استثناءات أجازها دستور الكويت الصادر سنة 1962 لسرية الجلسات)، ويتشابه المجلسان كذلك في قدرة الجمهور على حضور جلساتهما، ووجود ناطق إعلامي يوضح ما يقوم به المجلسان من أعمال، وانفتاح كلا المجلسين على الشعب ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، ووجود لجان دائمة لكلا المجلسين، وقدرتها على مكافحة الفساد من خلال إثارة قضايا الفساد داخل كل مجلس، وطرح الأسئلة وتقديم الاستجوابات للوزير المشتبه بفساده أو فساد وزارته أو حزبه، وأخيراً، هناك تشابه من حيث وجود لجنة للشؤون الخارجية في كلا المجلسين تختص بسياسة الدولة الخارجية.
- اتضح بأن جميع أوجه الاختلاف بين التجربتين البرلمانيتين البريطانية والكويتية تصب في مصلحة مجلس العموم البريطاني، وهي: تمثيل كافة فئات الشعب، وتمثيل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، والنظام الانتخابي، والسلطة المطلقة بتشريع القوانين، والقدرة الرقابية العالية، والقدرة على إقرار الميزانية العامة.

التوصيات

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، فقد تمت التوصية بما يأتي:

1. السماح بوجود أحزاب سياسية مشروعة في الكويت ينظمها قانون للأحزاب، وتكون غاياتها إنضاج التجربة الحزبية والتمهيد لقيام الحكومات البرلمانية المنبثقة عن الأغلبية الحزبية الحائزة على أعلى الأصوات في مجلس الأمة الكويتي.
2. تحسين العلاقة بين مجلس الأمة الكويتي والسلطة التنفيذية من خلال تخفيف الضغوط السياسية على المجلس من قبل الحكومة، مما يساهم في اكتمال دورات الفصول التشريعية في الكويت لمدة أربع سنوات كاملة بموجب المادة (83) من دستور الكويت الصادر سنة 1962.
3. توصي الدراسة بأن تكون نتائج الاستجوابات للوزارة كلها، وفيما لو نجح مجلس الأمة في هذا الاستجواب أن تستقيل الوزارة جميعها بما فيها رئيس الوزراء.
4. توصي الدراسة بتعديل نص المادة (58) من دستور الكويت الصادر سنة 1962 بأن تصبح: "رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير ومجلس الأمة والشعب عن السياسة العامة للدولة، كما يسأل كل وزير أمامه عن أعمال وزارته".

5. إعادة النظر بقانون الصوت الواحد؛ لأنه يؤثر سلباً على العمل المشترك داخل مجلس الأمة الكويتي، والعمل المؤسسي والجماعي بشكل عام، وينعكس سلباً على أثر وقوة التيارات السياسية في الانتخابات البرلمانية، حيث إن القاعدة الأولى التي ينطلق منها المرشح في ظل نظام الصوت الواحد هي عائلته وبعدها محيط أصدقائه وعلاقاته.
6. تخفيض سن الانتخاب لمجلس الأمة الكويتي إلى (18) سنة لتعزيز فكرة تمثيل المجلس لكافة فئات الشعب الكويتي.
7. اعتماد نظام المجلسين من أجل الارتقاء بالدولة والمجتمع على جميع الميادين والمستويات، حيث أن نظام المجلسين يقي من التسرع في إصدار التشريع، ويخضعه إلى مزيد من الفحص والتدقيق من مجلسين تشريعيين بدلاً من مجلس واحد.
8. منح كوتا للمرأة الكويتية بما يضمن لها التمثيل في مجلس الأمة الكويتي، والعمل على إزالة الصورة النمطية السائدة عن المرأة، وعرض نماذج مشرّفة لإنجازات المرأة الكويتية عن طريق وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وتعزيز الجهود المبذولة لإعطاء المرأة الكويتية حقوقها السياسية التي كفلها الدستور لها.

قائمة المصادر والمراجع

أحمد، ثروت وإبراهيم، أحمد، (2021)، اللجان البرلمانية في الكويت، **مجلة الثقافة والتنمية**، ع(165)، س20، جمعية الثقافة من أجل التنمية.

الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي، (2018)، **موسوعة الاستجوابات البرلمانية**، الكويت.

الأمم المتحدة، (2010)، **التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي**، الدورة الخامسة والستون.

أمين، رضا، (2009)، استخدامات الشباب الجامعي لموقع يوتيوب على شبكة الانترنت، **المؤتمر الدولي الأول لقسم الإعلام بجامعة البحرين الإعلام الجديد، تكنولوجيا جديدة لعالم جديد**، جامعة البحرين.

الباز، علي، (1992)، **صور النظام النيابي بين التقليد والتجديد دراسة تطبيقية مقارنة للدستور الكويتي ودساتير مجلس التعاون الخليجي والدستور المصري**، ط(1)، الكويت: مكتب مجلس الأمة الكويتي.

بال، سلطان، (2018)، **هدية الأمير سلفيو الكويت يدفعون الثمن بعد منحهم دوراً أكبر**، مؤسسة كارنيغي للسلام.

بدر الدين، أحمد، (2018)، **خريطة التجمعات السياسية في الكويت**، www.3bnz.cutt.us

البريعصي، عادل، (2016)، **الصراع السياسي في الكويت والأزمة الدائمة بين مجلس الأمة والحكومة في الفترة الواقعة بين 2006-2015**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

بقبق، وجدي، (2019)، دور التنشئة السياسية في استقرار النظام السياسي، **المجلة الليبية للدراسات**، ع(16)، دار الزاوية للكتاب.

البنك الدولي، www.imf.org.

بوشهري، سعود، (2018)، **شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على صنع القرار**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السويس، مصر.

بوطاهر، مريم، (2019)، مؤشرات تقييم الأداء البرلماني محاولة للتحليل، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، ع(31)، مركز المنارة للدراسات والأبحاث، المغرب.

بي بي سي بالعربية، (2016)، **التدخل العسكري ضد القذافي "لم يستند إلى معلومات استخباراتية دقيقة"**، www.bbc.com.

التركماني، عمر، (2018)، الجماعات السياسية الضاغطة ودورها في تعزيز الحكم الرشيد، **مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة**، ع(26).

تقرير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية للأمم المتحدة، (2010)، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، نيويورك: الأمم المتحدة.

الجبور، سناء (2010)، **الإعلام الاجتماعي**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

الجرمان، سرور والعايدي، أحمد، (2019)، دستور النظام الكويتي وعملية صنع القرار السياسي، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، ع(3)، جامعة بور سعيد.

الجزيرة، (2011)، **فضيحة فساد تنذر بأزمة في الكويت**، www.aljazeera.net.

جعفري، نعيمة، (2014)، أسس إحداث الغرفة الثانية للبرلمان في النظامين البريطاني والجزائري دراسة مقارنة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع(43+44)، الجمعية العربية للعلوم السياسية.

حجاب، حنين، (2011)، **دور الرئيس التشريعي في النظام السياسي الفلسطيني دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

حجاجي، أحمد، (2022)، **مجلس الأمة الكويتي يقر الميزانية لكن الخلافات السياسية مستمرة**، www.reuters.com.

الحرازين، ناهد، (2014)، **المسؤولية التأديبية لأعضاء البرلمان (دراسة مقارنة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات القانونية، جامعة الدول العربية.

الحمدان، حمد، (2022)، **رفض تعاون معلوماتي أمني مع مصر بالإجماع**، صحيفة القبس الإلكترونية، www.alqabas.com.

الخالدي، سالم، (1999)، **الأحزاب الإسلامية في الكويت الشيعة الأخوان السلف**، الكويت: دار النبأ.

الخرشة، قبلان، (2008)، **أثر الجمع بين عضوية السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في فاعلية الأداء البرلماني دراسة مقارنة بريطانيا فرنسا الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

الخلف، مازن، (2022)، **على مشارف الانتخابات البرلمانية كم مرة حُلّ مجلس الأمة الكويتي في تاريخه؟**، www.aljazeera.net.

الخلف، مازن، (2022)، **ما أبرز القضايا التي سيحملها النواب إلى مجلس الأمة الكويتي الجديد؟**، www.aljazeera.net.

خليفة، سامي و جوهر، حسن، (2009)، صنع القرار في دولة الكويت جدلية العلاقة بين النخب السياسية والاقتصادية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية.

خورشيد، كامل، (2011)، **دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي وسائل التواصل الاجتماعي نموذجا**، عمان.

الخيمي، إبراهيم، (2016)، **عادات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي**، الكويت.

درويش، عادل، (2022)، **مشروع قانون يستهدف أثرياء مقربين من بوتين على خلفية أوكرانيا.. لجنة الشؤون الخارجية في "العموم" تستجوب تراس**، صحيفة إيلاف www.elaph.com.

دستور الكويت الصادر سنة 1962.

الدهان، رواء، (2013)، **وسائل الإعلام ومستويات الثقة**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

الدوري، مؤيد والجنابي، طاهر، (1999)، **إدارة الموازنات العامة**، عمان: دار زهران للنشر.

الرشيدي، راشد، (2019)، دور مجلس النواب البحريني في صنع السياسة الخارجية، **سلسلة دراسات**، معهد البحرين للتنمية السياسية، أم الحصم.

الرميضي، عبدالله، (2012)، تعليق على حكمي المحكمة الدستورية في الطعون 2 و 22 و30 لسنة 2012 القاضيين ببطلان حل مجلس الأمة، **مجلة الحقوق**، مج36، ع(4)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.

الزغول، ساطع، (2010)، **مهارات الاتصال بالجماهير**، عمان: مؤسسة البلسم للنشر.

الزيدي، مفيد، (2016)، التجربة الديمقراطية الكويتية بين الاستمرار والتعثر، **مجلة المستقبل العربي**، ع(447)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الزيدي، مفيد، (2020)، الانتخابات البرلمانية في الكويت، **مجلة المستقبل العربي**، مج44، ع(509)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

سكر، ماجد، (2011)، **التواصل الاجتماعي أنواعه ضوابطه آثاره ومعوقاته**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

سميسم، حميدة، (2002)، **الرأي العام وطرق قياسه**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر.

السويدي، جمال، (2013)، **من القبيلة إلى الفيسبوك: وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية**، الكويت.

الشايجي، عبدالله، (2013)، **تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الشكري، علي، (2006)، الثنائية التشريعية في العراق ضرورة أم تأكيد للفدرالية دراسة تحليلية نقدية، **مجلة الكلية الإسلامية الجامعة**، مج1، ع(1)، الجامعة الإسلامية.

الشيمي، محمد، (2009)، **النظام البرلماني البرلمان الإنجليزي إنموذجاً**، القاهرة: جامعة القاهرة.

صادق، عباس، (2011)، **الإعلام الجديد دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة**، البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال.

الصباح، وفاء، (2020)، الجمع بين العضوية البرلمانية والمراكز الوظيفية الأخرى في الدستور الكويتي، **مجلة العلوم القانونية والاقتصادية**، مج62، ع(2)، جامعة عين شمس، القاهرة.

الصباغة، حسين، (2014)، النظام البرلماني في دولة الكويت الواقع والمستقبل، **مجلة المستقبل العربي**، مج37، ع(424)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

صحيفة القبس الإلكترونية، (2022)، **47 تشريعاً و17 استجواباً.. حصيلة الفصل التشريعي الـ16 لمجلس الأمة**، www.alqabas.com

الصفاري، مطهر، (2019)، **الديمقراطية الكويتية حدود المشاركة السياسية وإمكانية الاستفادة منها**، الكويت: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

طاهر، هاني، (2010)، **خصائص وغرائب نظام التصويت البريطاني**، www.france24.com.

عبدالرحمن، أفين، (2017)، **المركز القانوني لعضو البرلمان دراسة مقارنة**، القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

العتيبي، مناور، (2013)، **الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت 2006-2012**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

العجمي، ناصر، (2021)، الجلسات السرية لمجلس الأمة الكويتي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع(22)، الكويت.

عمارة، جمال، (2004)، **أساسيات الموازنة العامة للدولة المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

الغانم، عبدالله، (2017)، الديمقراطية الكويتية بين المكونات النظرية للديمقراطية والواقع العملي لها على الساحة الكويتية قراءة نقدية في الظواهر السلبية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مج45، ع(2)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.

فتاح، كمال و حداد، محمد، (2021)، الإصلاحات السياسية والاستقرار السياسي دراسة في المفهوم والأسس ومضامين البناء والترسيخ، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، مج5، ع(1)، جامعة عبدالحميد مستغانم.

قانون رقم (24) لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام في الكويت.

قانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة الكويتي.

قانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي.

كنعان، علي، (2020)، **الإعلام والمجتمع**، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

لينيش، مارك، (2016)، **آفاق مجهولة الأحزاب الإسلامية ما بعد جماعة الأخوان**، مركز كارنيغي للسلام.

المجالي، نصر، (2021)، **على وقع تداعيات الأزمة الأفغانية الانسحاب وسيطرة طالبان البرلمان البريطاني "يشوي" وزير الخارجية**، صحيفة إيلاف www.elaph.com.

محمد، وليد، (2012)، تحديات التجربة البرلمانية في الكويت، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، مج11، ع(4)، جامعة الموصل.

المديرس، فلاح، (1999)، **الحركة الشيعية في الكويت**، ط(1)، الكويت: دار قرطاس للنشر.

مصطفى، أحمد، (2021)، **فضائح الفساد تحاصر بوريس جونسون وحزبه**، www.independentarabia.com.

المطيري، عبدالله، (2012)، **سلطات مجلس الأمة الكويتي تجاه البرنامج الحكومي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

المطيري، مشاري، (2017)، **بنية النظام السياسي ودوره في الاستقرار السياسي في الكويت**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

منظمة الشفافية الدولية، www.worldtransperancy.org.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، (2012)، **أشكال النظم الانتخابية**، ستوكهولم.

الموقع الإلكتروني لمجلس الأمة الكويتي، www.kna.kw.

الموقع الإلكتروني لمجلس العموم البريطاني، www.parliament.uk.

النجار، غانم، (2018)، تطور ونشأة الديمقراطية في الكويت، **منتدى التنمية المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي**، البحرين.

النظام الداخلي لمجلس الأمة الكويتي الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 1993.

المراجع مترجمة إلى اللغة الإنجليزية

Abdel-Rahman, Avin, (2017), **The Legal Center for a Member of Parliament, a Comparative Study,** Cairo: The Arab Center for Publishing and Distribution.

Ahmed, Tharwat & Ibrahim, Ahmed, (2021), Parliamentary Committees in Kuwait, **Journal of Culture and Development**, 20 (165), Culture for Development Association.

Al Suwaidi, Jamal, (2013), **From Tribe to Facebook: Social Media and Its Role in Future Transformations,** Kuwait.

Al-Ajmi, Nasser, (2021), the secret sessions of the Kuwaiti National Assembly, **Journal of the Kuwaiti International College of Law**, (22), Kuwait.

Al-Baz, Ali, (1992), **Images of the Parliamentary System between Tradition and Renewal, a comparative applied study of the Kuwaiti constitution, the constitutions of the Gulf Cooperation Council, and the Egyptian constitution,** edition (1), Kuwait: Kuwaiti National Assembly Office.

Al-Buraisi, Adel, (2016), **the political conflict in Kuwait and the permanent crisis between the National Assembly and the government in the period between 2006-2015,** Unpublished master's thesis, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.

Al-Dahan, Rawa (2013), **Media and Trust Levels**, Amman: Osama House for Publishing and Distribution.

Al-Douri, Moayad, and Al-Janabi, Taher (1999), **Public Budgets Department,** Amman: Zahran Publishing House.

Al-Ghanim, Abdullah, (2017), Kuwaiti democracy between the theoretical components of democracy and its practical reality on the Kuwaiti scene, a critical reading of negative phenomena**, Journal of Social Sciences**, 45(2), Scientific Publication Council, Kuwait University, Kuwait.

Al-Hamdan, Hamad, (2022), **unanimously refusing security information cooperation with Egypt,** Al-Qabas online newspaper, www.alqabas.com.

Al-Harazin, Nahed, (2014), **Disciplinary Responsibility of Members of Parliament (Comparative Study),** Unpublished Master's Thesis, Institute of Legal Research and Studies, League of Arab States.

Al-Jabour, Sana (2010), **Social Media,** Amman: Osama House for Publishing and Distribution.

Al-Jazeera, (2011), **a corruption scandal portends a crisis in Kuwait**, www.aljazeera.net.

Al-Jurman, Sorour and Al-Aidi, Ahmed (2019), The Constitution of the Kuwaiti System and the Political Decision-Making Process, **Journal of Financial and Commercial Research,** No.(3), Port Said University.

Al-Khaimi, Ibrahim, (2016), **Habits of using social media in the Arab world**, Kuwait.

Al-Khalaf, Mazen, (2022), **on the verge of parliamentary elections, how many times has the Kuwaiti National**

Al-Rumaidhi, Abdullah, (2012), commenting on the two rulings of the Constitutional Court in appeals 2, 22, and 30 of 2012 ruling the invalidity of the dissolution of the National Assembly, **Journal of Laws,** 36(4), Scientific Publishing Council, Kuwait University, Kuwait.

Al-Sabaghah, Hussein, (2014), The Parliamentary System in the State of Kuwait, Reality and the Future, **Arab Future Magazine**, 37(424), Center for Arab Unity Studies, Beirut.

Al-Sabah, Wafaa, (2020), Combining Parliamentary Membership with Other Functional Positions in the Kuwaiti Constitution, **Journal of Legal and Economic Sciences**, 62(2), Ain Shams University, Cairo.

Al-Safari, Mutahar, (2019), **Kuwaiti democracy, the limits of political participation and the possibility of benefiting from it,** Kuwait: Strategic Thought Center for Studies.

Al-Shayji, Abdullah, (2013), **Challenges and the Future of the Gulf Union**, Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.

Al-Shukri, Ali, (2006), the legislative dualism in Iraq is a necessity or confirmation of federalism, an analytical and critical study, **Journal of the Islamic University College,** 1(1), The Islamic University.

Al-Turkmani, Omar, (2018), pressure political groups and their role in promoting good governance, **Journal of the Generation of In-depth Legal Research**, No. (26).

Al-Zaghoul, Bright, (2010), **Communication Skills with the Masses,** Amman: Al-Balsam Publishing Corporation.

Al-Zaidi, Mofeed, (2016), The Kuwaiti Democratic Experience between Continuity and Failure, **Arab Future Magazine**, No. (447), Center for Arab Unity Studies, Beirut.

Al-Zaidi, Mufid, (2020), Parliamentary Elections in Kuwait, **Arab Future Magazine,** 44 (509), Center for Arab Unity Studies, Beirut.

Amara, Jamal, (2004), **The Basics of the State's General Budget, Concepts, Rules, Stages, and Modern Trends**, Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution.

Assembly been dissolved in its history?, www.aljazeera.net.

Al-Khalaf, Mazen, (2022), **What are the most prominent issues that the deputies will bring to the new Kuwaiti National Assembly?,** www.aljazeera.net.

Al-Khalidi, Salem, (1999), **Islamic parties in Kuwait, the Shiites, the Salaf Brotherhood,** Kuwait: Dar Al-Naba.

Al-Kharshah, Qabalan, (2008), **The Impact of Combining the Membership of the Executive Authority and the Legislative Authority on the Effectiveness of Parliamentary Performance, A Comparative Study of Britain, France, Jordan,** Unpublished master's thesis, Amman Arab University, Amman, Jordan.

Al-Mudayris, Falah, (1999), **The Shiite Movement in Kuwait**, edition(1), Kuwait: Dar Qirtas for Publishing.

Al-Mutairi, Abdullah, (2012), **the powers of the Kuwaiti National Assembly towards the government program, an unpublished master's thesis, Middle East University,** Amman, Jordan.

Al-Mutairi, Mashari, (2017), **The structure of the political system and its role in political stability in Kuwait,** Unpublished master's thesis, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.

Al-Najjar, Ghanem, (2018), The Development and Emergence of Democracy in Kuwait, **Legislative Councils Development Forum in the Gulf Cooperation Council Countries,** Bahrain.

Al-Otaibi, Munawer, (2013), **the political movement and its impact on political stability in the State of Kuwait 2006-2012,** Unpublished master's thesis, Middle East University, Amman, Jordan.

Al-Qabas electronic newspaper, (2022), **47 legislation and 17 interpellations The outcome of the 16th legislative term of the National Assembly,** www.alqabas.com

Al-Rashidi, Rashid, (2019), The Role of the Bahraini Parliament in Making Foreign Policy, **a series of studies,** Bahrain Institute for Political Development, Umm Al-Hassam.

Master's Thesis, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

International Institute for Democracy and Elections, (2012), **Forms of Electoral Systems,** Stockholm.

Jafari, Naima, (2014), the foundations of the establishment of the second chamber of parliament in the British and Algerian systems, a comparative study, **the Arab Journal of Political Science,** No.(43 + 44), the Arab Society for Political Science.

Kanaan, Ali (2020**), Media and Society,** Amman: Dar Al-Yazuri for Publishing and Distribution.

Khalifa, Sami, & Gohar, Hassan (2009), Decision-making in the State of Kuwait, the dialectic of the relationship between political and economic elites, **Arab Journal of Political Science**, Center for Arab Unity Studies.

Khurshid, Kamel, (2011), **The Role of the Media in Activating the Arab Political Movement and Social Media as a Model**, Amman.

Kuwait's constitution promulgated in 1962.

Law No. (24) of 1962 regarding clubs and associations of public benefit in Kuwait.

Law No. (35) of 1962 regarding elections for members of the Kuwaiti National Assembly.

Law No. 12 of 1963 regarding the internal regulations of the Kuwaiti National Assembly.

Lynch, Mark, (2016), **Uncharted Horizons, Post-Brotherhood Islamic Parties**, Carnegie Endowment for Peace.

Majali, Nasr, (2021), **on the impact of the repercussions of the Afghan crisis, the withdrawal and the control of the Taliban,** Elaph newspaper www.elaph.com.

Muhammad, Walid, (2012), Challenges of the Parliamentary Experience in Kuwait, **Journal of Research of the College of Basic Education,** 11(4), University of Mosul.

Mustafa, Ahmed (2021), **Corruption scandals surround Boris Johnson and his party,** www.independentarabia.com.

Pal, Sultan, (2018), **Emir's Gift Kuwait's Salafis Pay the Price After Giving them a Greater Role,** Carnegie Endowment for Peace.

Amin, Reda, (2009), **Uses of university youth for YouTube on the Internet, the first international conference of the Department of Information at the University of Bahrain, New Media, New Technology for a New World,** University of Bahrain.

Badr El-Din, Ahmed, (2018), **Map of political groupings in Kuwait**, www.3bnz.cutt.us

Bakbak, Wajdi, (2019), The role of political upbringing in the stability of the political system, **Libyan Journal of Studies**, No.(16), Dar Al-Zawiya Book.

BBC Arabic, (2016), **Military intervention against Gaddafi "was not based on accurate intelligence**, www.bbc.com.

Boushahri, Saud, (2018), Social Networks and their Impact on Decision Making, **Unpublished Master's Thesis**, Suez University, Egypt.

Boutaher, Maryam, (2019), Indicators of Parliamentary Performance Evaluation, An Attempt to Analyze, **Al-Manara Journal for Legal and Administrative Studies,** No.(31), Al-Manara Center for Studies and Research, Morocco.

Darwish, Adel, (2022), **a draft law targeting wealthy people close to Putin on the background of Ukraine The Foreign Affairs Committee of the "Public" is interrogating Terrace,** Elaph newspaper, www.elaph.com.

El-Shimy, Mohamed, (2009), **The Parliamentary System, the English Parliament as a Model**, Cairo: Cairo University.

Fattah, Kamal & Haddad, Muhammad, (2021), Political Reforms and Political Stability, A Study of the Concept, Foundations, and Contents of Building and Consolidation, **Journal of Constitutional Law and Political Institutions,** 5(1), Abdul Hamid Mostaganem University.

Hajjajji, Ahmed, (2022), **the Kuwaiti National Assembly approves the budget, but political differences continue**, www.reuters.com.

Hijab, Hanin, (2011), **The Role of the Legislative President in the Palestinian Political System, A Comparative Study**, Unpublished

Report of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations, (2010), International Human Rights Instruments, New York: United Nations.

Sadiq, Abbas, (2011), **the new media, a study in its theoretical approaches and general characteristics**, the Arab portal for media and communication sciences.

Sukkarr, Majed, (2011), **Social Communication, its types, controls, effects and obstacles,** unpublished master's thesis, Islamic University, Gaza, Palestine.

Sumaisem, Hamida, (2002), **Public Opinion and its Measurement Methods,** Amman: Al-Hamid Publishing House and Library.

Taher, Hani (2010), **Characteristics and Curiosities of the British Voting System,** www.france24.com.

The General Secretariat of the Kuwaiti National Assembly, (2018), **Encyclopedia of Parliamentary Interrogations,** Kuwait.

The internal system of the Kuwaiti National Assembly promulgated by Law No. 12 of 1993.

The website of the British House of Commons, www.parliament.uk.

The website of the Kuwaiti National Assembly, www.kna.kw.

The World Bank, www.imf.org.

Transparency International, www.worldtransperancy.org.

United Nations, (2010), **Cooperation between the United Nations and Regional Organizations and Other Organizations Cooperation between the United Nations, National Parliaments and the Inter-Parliamentary Union**, Sixty-fifth Session.